المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/23/4

جمعية الدول الأطراف

التوزيع: عام
22 آب/أغسطس 2024
ARABIC
الأصل: الإنكليزية

الدورة الثالثة والعشرون
لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2024

تقرير مجلس إدارة صندوق الاستئماني للضحايا إلى جمعية الدول الأطراف بشأن أنشطة الصندوق الإستئماني للفترة من 1 تموز/يوليو 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2024

1- وفقاً للمادة 76 من لوائح الصندوق الاستئماني للضحايا (الصندوق أو الصندوق الاستئماني)[1]، يقدم مجلس الإدارة (المجلس) هذا التقرير السنوي إلى جمعية الدول الأطراف. ويغطي هذا التقرير الفترة ما بين 1 تموز/يوليو 2023 و30 حزيران/يونيو 2024. ويعرض هذا التقرير أنشطة الصندوق ونتائج برامجه فيما يتعلق بالأهداف الأربعة للخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا لفترة 2023 - 2025. كما يقدم التقرير تحديثاً للوضع المالي للصندوق وميزانيته البرنامجية المقترحة لعام 2025.

ملخَّص تنفيذي

2- وفقاً لنظام روما الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات، فإن مهمة الصندوق الاستئماني هي المساهمة في تحقيق حق الضحايا لجبر الأضرار، بما في ذلك استعادة الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل، مقابل المنَح التي أمرت بها المحكمة ضد الأشخاص المدانين، واتخاذ مبادرات لصالح ضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وأسرهم.

3- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمن ملف برامج الصندوق الاستئماني أربعة برامج تعويضات أمرت بها المحكمة للضحايا في أربع قضايا في مرحلة التعويضات وهي - *قضايا المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو (قضية لوبانغا)*، *والمدعي العام ضد جيرمان كاتانغا (قضية كاتانغا)*، *والمدعي العام ضد أحمد الفقيه المهدي (قضية المهدي)*، وبرنامج مؤقت للضحايا المحتاجين بشكل عاجل في قضية *المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا (قضية نتاغاندا)*. خلال هذه الفترة، شارك الصندوق الاستئماني أيضاً في الإجراءات والأنشطة التحضيرية لبرنامج تعويضات خامس في قضية *المدعي العام ضد دومينيك أونغوين (قضية أونغوين)*، والتي أصدرت الدائرة الابتدائية بشأنها أمر التعويضات في 28 شباط/فبراير 2024.

[1] تنص المادة 76 من لوائح الصندوق الاستئماني للضحايا على أن يقدم المجلس الإداري "تقريراً سنوياً مكتوباً عن أنشطة الصندوق الاستئماني إلى لجنة الميزانية والمالية والمراجع الخارجي وجمعية الدول الأطراف، من خلال رئيسها".

4- وفيما يتعلق ببرامج التعويضات، قررت المحكمة بحلول حزيران/يونيو 2024 أن 580 4 ضحية مؤهلون للحصول على تعويضات في قضايا *كاتانغا ولوبانغا ونتاغاندا والمهدي*، وأن ما يقرب من 75 في المائة من المستفيدين قد تلقوا هذه التعويضات أو التحقوا ببرامج جبر الأضرار.

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل الصندوق الاستئماني ما يلي: (1) أكمل تنفيذ برنامج جبر الأضرار بالكامل في قضية *كاتانغا* في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأقام إحتفالاً رمزياً مع ضحايا القضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل 2024؛ (2) وأكمل دفع التعويضات الفردية في حزيران/يونيو 2024 لـ 685 1 ضحية، واستمر في تقديم التعويضات الجماعية في قضية *المهدي*؛ (3) واصل تقديم تعويضات جماعية تستند على الخدمة للمستفيدين في قضية *لوبانغا*، بعد أن وجد 471 2 مستفيداً مؤهلين للحصول على تعويضات ووصل إلى 324 1 منهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، و (4) قدم تعويضات أولية لـ 123 ضحية بمرتبة الأولوية بحاجة ماسة في قضية *نتاغاندا*. وأجرى الصندوق الاستئماني مشاورات مجتمعية لتطوير برنامج تعويضات في قضية *أونغوين*، ليتم تقديمه إلى الدائرة الابتدائية في 3 أيلول/سبتمبر 2024.

6- يقوم الصندوق الاستئماني بتنفيذ برامج أخرى (مساعدة) لصالح ضحايا الجرائم التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة، بما في ذلك في حالة عدم وجود إدانة قضائية، من خلال توفير العلاج الطبي وإعادة التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي والتعليم وأنشطة بناء السلام. وفي المجمل، ينفذ الصندوق الاستئماني برامج مساعدة في سبع حالات تقع ضمن اختصاص المحكمة: الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكينيا، ومالي، وشمال أوغندا، تتكون من 29 مشروعاً جارياً. وفي إطار هذه البرامج، يقدم الصندوق الاستئماني المساعدة ذات قيمة تعويضية ويكمل برامج التعويضات والمبادرات الوطنية. ويجري حالياً تنفيذ هذه البرامج لصالح الضحايا في الحالات السبع، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكينيا، ومالي، وأوغندا. واستفاد أكثر من 24 ألف فرد بشكل مباشر من البرامج في عام 2023 – بزيادة تقترب من 50 في المائة عن عام 2022. ومن بين إجمالي المستفيدين، هناك ما يقرب من 17 ألف امرأة، أو 69 في المائة.

7- في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، قرر مجلس إدارة الصندوق الإستئماني الإعلان عن نداء تمويل لبدء المشاورات الأولية لمراجعة محنة الضحايا في تسع حالات لم ينشط فيها الصندوق الإستئماني بعد وهي: الحالات في أفغانستان، وبنغلاديش/ميانمار، وبوروندي، ودارفور (السودان)، وليبيا، ودولة فلسطين، وجمهورية الفلبين، وفنزويلا، وأوكرانيا. وحتى الآن، استجابت حكومات مالطا ونيوزيلندا وإسبانيا للنداء بتقديم التبرعات.

8- وعلى المستوى المؤسسي، تشمل القرارات المهمة التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق الإستئماني للضحايا في الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد استراتيجية اتصالات للصندوق الإستئماني في عام 2023 وتنفيذها، وتحديد التدابير الأولية لزيادة عمل الصندوق المرئي وتعبئة الموارد لصالحه، وتخصيص الأموال للبرامج الجارية، وميزانية البرنامج المقترحة لأمانة الصندوق الإستئماني لعام 2025. واختتم الصندوق الإستئماني مراجعة التوصيات التي حددها استعراض الخبراء المستقلين.

9- في عام 2023، تلقى الصندوق الإستئماني 91 377 5 يورو بشكل تبرعات طوعية من 28 دولة طرف وأكثر من 200 7 يورو من الأفراد. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/ يناير إلى 31 تموز/يوليو 2024، تلقى الصندوق

الاستئماني 22 606 399 3 يورو من تسع دول أطراف و 950 4 يورو من الأفراد. وترد تفاصيل هذه المعلومات في الهدف 2 والملحق الثاني أدناه.

أولاً– تكوين مجلس إدارة صندوق الصندوق الإستئماني لضحايا ونظرة عامة على أنشطته

10- يتألف مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا السابع من الأعضاء التاليين: إبراهيم يلاه (سيراليون) ممثلاً عن مجموعة الدول الأفريقية، والشيخ محمد بلال (بنغلاديش) ممثلاً عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وأندريس بارماس (إستونيا) ممثلاً عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، ومينو تافاريز ميرابال (جمهورية الدومينيكان) ممثلة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكيفن كيلي (أيرلندا) ممثلاً عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. عندما تم تشكيل مجلس الإدارة في كانون الأول/ديسمبر 2020، انتخب المجلس مينو تافاريز ميرابال رئيسة، وإبراهيم سوري يلاه نائباً لرئيسة المجلس.

11- في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2023، ألقت مينو تافاريز ميرابال، رئيسة مجلس الإدارة، كلمة أمام جمعية الدول الأطراف في افتتاح الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف وعرضت عمل الصندوق الإستئماني كما هو منصوص عليه في التقرير عن أنشطة الصندوق الإستئماني في الفترة 2022–2023 (ICC-ASP/22/14).

12- في النصف الأول من عام 2024، بدأ مجلس الإدارة في حشد الدول الأطراف لاختيار مرشحين جدد للانتخابات المقبلة لمجلس الإدارة في كانون الأول/ديسمبر 2024. وأشار المجلس إلى أن فترة الترشيح للانتخابات الثامنة لأعضاء مجلس إدارة الصندوق الإستئماني هي من 3 حزيران/يونيو إلى 25 آب/أغسطس 2024.

13- *الاجتماعات والقرارات المنتظمة*: في الفترة من 1 تموز/يوليو 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، عقد مجلس إدارة الصندوق الإستئماني 8 اجتماعات منتظمة، كان اثنان منها شخصياً، على هامش دورة الجمعية في كانون الأول/ديسمبر 2023 في نيويورك، وفي لاهاي في حزيران/يونيو 2024. وكانت المسائل الرئيسية التي ظهرت في جلسات المجلس وقراراته هي تحسين تنفيذ وعمليات أنشطة البرنامج، وتحسين عمل الصندوق الإستئماني المرئي وتعبئة الموارد لصالح الضحايا، وصياغة سياسة الاتصالات، وتخصيص الأموال للبرامج الجارية، وميزانية البرنامج المقترحة لعام 2025 لأمانة الصندوق الإستئماني. وانخرط أعضاء المجلس معاً وبشكل فردي مع مختلف أصحاب المصلحة في دعم تحسين رؤية برامج الصندوق الإستئماني. وعقد أعضاء المجلس اجتماعات مع ممثلي لاهاي ونيويورك من مجموعات الدول الخاصة بهم. كما أكد مجلس الإدارة التزامه بمواءمة الجهود وتعزيز التعاون بشأن آليات دعم الضحايا ضمن نظام روما الأساسي بما في ذلك مع جميع أجهزة المحكمة والدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.

14- *تخصيص الأموال*: في آذار/مارس 2024، قرر مجلس الإدارة تخصيص الأموال لاستكمال أوامر التعويضات التي أصدرتها المحكمة وبرامج أخرى لمساعدة الضحايا. ووافق المجلس على الاقتراح المقدم من الأمانة العامة بإعطاء الأولوية للموارد المتاحة لبرامج التعويضات الجارية، وخاصة لقضيتي *المهدي ولوبانغا*، وخفض متحكم فيه ولكن حاسم في أنشطة برامج المساعدة المقرر أن تنتهي في عامي 2024 و2025.

15- *القرارات المتعلقة بالتعويضات*: عمل أعضاء مجلس الإدارة أندريس بارماس وإبراهيم يلاه كجهة اتصال في مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتعويضات في قضيتي *لوبانغا والمهدي* على التوالي، بما في ذلك الموافقة على قرارات الأهلية

الإدارية للصندوق الإستئماني فيما يتعلق بمنح التعويضات التي أمرت بها المحكمة. وفي قضية *لوبانغا*، وجدت المحكمة أن 471 2 فرداً مؤهلين لتلقي التعويضات وفي قضية *المهدي*، 689 1 ضحية مؤهلين للحصول على تعويضات فردية.

ثانياً- الهدف الأول: التعويضات والبرامج الأخرى لصالح الضحايا

16- يركز الهدف الأول من الخطة الاستراتيجية على التعويضات والبرامج الأخرى لصالح الضحايا (المساعدة). وهذا هو جوهر أنشطة الصندوق الإستئماني الذي تنفذه منظمات تنفيذية محلية في حالات ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ويراقب موظفو الصندوق الإستئماني مباشرة عمل شركاء التنفيذ المحليين التابعين للصندوق، من منظور مالي وبرنامجي، ويجرون عمليات تحقق منتظمة في مكاتب الشريك، ويتواصلون مع الضحايا والجمهور، ويقيمون علاقات مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني والعلاقات الحالية والمحتملة مع المتبرعين. والعمل المتعلق ببرامج التعويضات والمساعدة متشابه للغاية؛ ومع ذلك، فإن العمل المتعلق بالتعويضات يتطلب من الصندوق الإستئماني وضع نظام يمكنه من مراقبة الخدمات التي يتلقاها كل مستفيد وفقاً للتعويضات التي أمرت بها المحكمة، والتفاعل بشكل وثيق مع الممثلين القانونيين للضحايا والضحايا أنفسهم.

الف- برامج التعويضات

17- حتى الآن، أصدرت الدوائر قرارات نهائية بشأن التعويضات في ثلاث قضايا أدين فيها أفراد بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة (قضية *كاتانغا*، وقضية *لوبانغا*، وقضية *المهدي*). وفي قضية *نتاغاندا*، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الملحق لأمر التعويضات الصادر في تموز/يوليو 2023 قيد الاستئناف. وفي قضية *أونغوين*، تم استئناف أمر التعويضات الصادر في شباط/فبراير 2024 أيضاً. ونظراً لفقر الأشخاص المدانين في جميع القضايا الخمس، شجعت الدوائر الصندوق الإستئماني على تكملة منح التعويضات ووجهت باقتراح خطة لتنفيذ التعويضات. واستجاب مجلس إدارة الصندوق الإستئماني لكل من هذه الأوامر بقرار لحشد الأموال واستكمال مبالغ المسؤولية للأشخاص المدانين بالأموال المتاحة.

18- تنطوي كل قضية على جرائم مختلفة، مما يؤدي إلى أضرار متنوعة ومتميزة للضحايا وأسرهم والمجتمعات المتضررة. وبالشراكة مع المحكمة والممثلين القانونيين للضحايا، تتمثل مهمة الصندوق الإستئماني التيقن من أن يكون تصميم تنفيذ التعويضات مستجيباً للأضرار المحددة التي لحقت بالضحايا في كل قضية كما قررتها الدائرة الابتدائية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ طرق التنفيذ هذه في الاعتبار القيود التشغيلية وأن تتوافق مع الحقائق في البلدان التي يتم تنفيذها فيها. وفي جميع عمليات التعويض، يهدف الصندوق الاستئماني إلى جعل وعد التعويضات حقيقة ملموسة وذات مغزى للضحايا، وتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم من الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ووضعهم على مسار الشفاء وإعادة الاندماج الإيجابي ضمن أسرهم ومجتمعاتهم. لذلك، ركز الصندوق الاستئماني للضحايا جهوده على تحقيق التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لهذه المنح بالتعاون مع الممثلين القانونيين للضحايا وبدعم أساسي من أقسام قلم المحكمة المختلفة، كمتعاونين وثيقين في متابعة هذا الهدف.

1- برنامج التعويضات للضحايا في قضية *كاتانغا*

19- في 7 أذار/مارس 2014، أدانت الدائرة الابتدائية الثانية جيرمان كاتانغا بارتكاب جرائم قتل ومهاجمة سكان مدنيين وتدمير ممتلكات العدو والنهب في 24 شباط/فبراير 2003 أثناء هجوم على بوغورو في مقاطعة إيتوري،

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أمر التعويضات الصادر في 24 آذار/مارس 2017، أمرت الدائرة الابتدائية بمنح تعويضات لـ 297 ضحية حددتهم الدائرة الابتدائية ووجدتهم مؤهلين، بما في ذلك التعويضات الفردية والجماعية.

مقدار المسؤولية والأموال المجمعة

20- حددت الدائرة الابتدائية مسؤولية السيد كاتانغا بمبلغ مليون دولار أميركي. وقد قام مجلس إدارة الصندوق الاستئماني بتكملة المبلغ الإجمالي للتعويض، بما في ذلك التبرعات المخصصة من ألمانيا وهولندا. ويتم تنفيذ التعويضات بشكل مباشر من قبل الصندوق الإستئماني للضحايا في هذه القضية.

تنفيذ البرنامج والإنجازات

21- أكمل الصندوق الإستئماني للضحايا التنفيذ الكامل لبرنامج التعويضات في قضية *كاتانغا* في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واكتمل صرف المدفوعات الرمزية الفردية البالغة 250 دولاراً أمريكياً لجميع الضحايا البالغ عددهم 297 بحلول نهاية عام 2018. وفي الفترة ما بين عامي 2019 و2023، نفذ الصندوق الإستئماني للضحايا أربع طرق للتعويضات الجماعية (الإسكان والتعليم والأنشطة المدرة للدخل والدعم النفسي) لـ 297 مستفيداً، منهم 266 مستفيداً يقعون في مقاطعة إيتوري. ولم تُقدم التعويضات الجماعية إلا للضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما الضحايا الذين يعيشون في الخارج فقد حصلوا على تعويضات نقدية بحلول نهاية عام 2018.

22- كان آخر أسلوب للتعويضات الجماعية التي تم تنفيذها هي الدعم النفسي. ففي عام 2023، تلقى المستفيدون الدعم النفسي لمعالجة اضطرابات ما بعد الصدمة من خلال أشخاص يعيشون في المجتمعات المحلية تم اختيارهم بعناية وتدريبهم من قبل الطبيب النفسي الذي أدار هذا البرنامج نيابة عن الصندوق الإستئماني للضحايا. وعلى الرغم من العديد من التحديات، بما في ذلك التأثير السلبي لتدهور الوضع الأمني على رفاه الضحايا، فقد ورد أن التدخلات التي تم تنفيذها كجزء من تنفيذ أسلوب الدعم النفسي لتعويضات كاتانغا كان لها تأثير إيجابي للغاية بشكل عام: وعموماً، شهد 78 في المائة من الضحايا تحسناً في صحتهم العقلية، مما يمثل انخفاضاً كبيراً في أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

23- واستمر تنفيذ أساليب أخرى من التعويضات الجماعية حتى 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وخاصة توفير السكن والعناصر الأخيرة للأعمال المدرة للدخل، حيث قرر المستفيدون في وقت متأخر اختيار أسلوب آخر أو عناصر أخرى غير تلك التي خططوا لها في الأصل. وفي النهاية، تلقى جميع المستفيدين العناصر التي اختاروها.

24- وبناء على طلب الضحايا، اختتم الصندوق الإستئماني للضحايا، في 24 نيسان/أبريل 2024، وبالتشاور مع الممثلين القانونيين وبحضور ممثلين عن دول مختلفة والمحكمة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم إنجاز عملية تنفيذ التعويضات بحفل ختامي أقيم في بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركزت رسائل المحكمة وجمعية الدول الأطراف وممثلي الدول وممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاعتراف بمعاناة الضحايا، وبالتالي التذكير بأن نظام روما الأساسي يهدف إلى منع ارتكاب مثل هذه الجرائم من خلال معاقبة مرتكبيها.

25- حضر الحفل أكثر من 200 من المستفيدين البالغ عددهم 297. وقد شكل الضحايا لجنة للضحايا شاركت في إعداد الحفل. وتحدث ممثل اللجنة وأحد الضحايا في الحفل، كما تم إنتاج مسرحية تناولت بشكل مركزي معنى نظام روما الأساسي بالنسبة لمجتمع بوغورو. وتقبل الضحايا التعويضات رمزياً بنقل أبقار من الطين إلى الصندوق

الإستئماني للضحايا، وقاضٍ سابق، يمثلون الدول المانحة الرئيسية وجمعية الدول الأطراف. وقد شكروا بشكل خاص الممثلين القانونيين على دعمهم ومرافقتهم طوال الإجراءات القضائية ومرحلة التعويض.

26- شكل الحفل الحدث الرئيسي للزيارة التي قام بها ممثلون من المحكمة ومن الصندوق الإستئماني للضحايا والممثلين القانونيين. وشاركت الدول الأطراف في الزيارة بما في ذلك سفراء أو ممثلون من سفارات بلجيكا وألمانيا وهولندا والاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى سفير السنغال في هولندا الذي يعمل أيضاً كميسر مشارك للتعاون لدى مكتب جمعية الدول الأطراف. كما عُقدت مؤتمرات صحفية في بونيا وفي كينشاسا أيضاً. وفي أعقاب الحفل، دعا سفير ألمانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدول والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني لحضور حدث في كينشاسا لمناقشة قضية كاتانغا والحفل الختامي.

27- أجرى الصندوق الإستئماني للضحايا تقييماً مستقلاً لتنفيذ منح التعويضات من خلال شراكة مع جامعة إدنبرة. وسيتم تقديم التقرير النهائي للصندوق الإستئماني للضحايا بشأن تنفيذ برنامج تعويضات *كاتانغا* إلى جانب تقارير التقييم الأخرى ذات الصلة إلى الدائرة الابتدائية في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2024.

2- برنامج التعويضات للضحايا في قضية *لوبانغا*

28- في 14 آذار/مارس 2012، أدين السيد لوبانغا بارتكاب جرائم حرب تتمثل في تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة بشكل ناشط في الأعمال العدائية. وحُكِم عليه بالسجن لمدة إجمالية بلغت 14 عاماً. وبدأت إجراءات التعويضات بعد صدور الحكم في عام 2012 وانتهت بقرار ثانٍ من دائرة الاستئناف يتعلق بأمر التعويضات في عام 2019.

مقدار المسؤولية والأموال المجمعة

29- حددت الدائرة الابتدائية مسؤولية السيد لوبانغا بشأن دفع تعويضات للضحايا في هذه القضية بمبلغ 10 ملايين دولار أميركي. ودعت الدائرة الابتدائية الصندوق الإستئماني للضحايا إلى استكمال مبلغ المسؤولية إلى أقصى حد ممكن. وقد استكمل الصندوق الإستئماني حوالي 80 في المائة من المبلغ الإجمالي اللازم لتعويضات لصالح الجنود الأطفال السابقين في كل من قضيتي *لوبانغا ونتاغاندا*، فيما يتعلق بالضحايا والأضرار المتداخلة في كلتا القضيتين. ويأتي هذا التكميل من التبرعات المخصصة، بما في ذلك التمويل الذي تم تلقيه من الدول الأطراف مثل بلغاريا وفنلندا وألمانيا وأيرلندا ونيوزيلندا وإسبانيا، فضلاً عن التبرعات غير المقيدة، التي قرر المجلس تخصيصها لبرنامج *لوبانغا*. وتستمر جهود جمع التبرعات لاستكمال المبلغ بالكامل.

30- ولتحسين رؤية البرنامج وجمع الأموال، كثف الصندوق الاستئماني للضحايا مشاركته مع المجتمعات الدولية في كينشاسا، وفي لاهاي وفي العواصم لجمع المبلغ المتبقي وقدره 2.5 مليون دولار أميركي لاستكمال برنامج التعويضات للأطفال الجنود السابقين في كل من قضيتي لوبانغا ونتاغاندا.

أهلية الضحايا للحصول على التعويضات

31- وجدت الدائرة الابتدائية أن إجمالي عدد الضحايا المؤهلين للحصول على تعويضات في قضية لوبانغا بلغ 2 471 ضحية.

تنفيذ البرنامج والإنجازات

32- في آذار/مارس 2021، بدأ الصندوق الإستئماني للضحايا برنامج التعويضات بكاملها، الذي وافقت عليه الدائرة الابتدائية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 لفترة أولية مدتها 5 سنوات. ويتعلق البرنامج بالتعويضات الجماعية القائمة على الخدمة والتعويضات الرمزية لصالح الأطفال الجنود السابقين وأسرهم وغيرهم من الأفراد المتضررين من تجنيد الأطفال و/أو استخدامهم في الأعمال العدائية. ويتم تقديم التعويضات من خلال شريكين منفذين.

33- بعد موافقة الدائرة الابتدائية الثانية على مسودة خطة تنفيذ الصندوق الإستئماني للضحايا في شباط/فبراير 2024، اتخذ الصندوق الاستئماني خطوات لضمان امتداد التعويضات الجماعية والرمزية في قضية *لوبانغا* إلى مجموعة الضحايا المكونة من الأطفال الجنود السابقين في قضية *نتاغاندا*. وكما ذكرت الدائرة الابتدائية في قضية *نتاغاندا*، فإن ضحايا قضية *لوبانغا* وضحايا قضية *نتاغاندا* متداخلون بالكامل.

(أ) *التعويضات الجماعية*:

34- يهدف برنامج التعويضات الجماعية القائم على الخدمات الذي ينفذه الشريك المنفذ نيابة عن الصندوق الإستئماني للضحايا إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، وتوفير إعادة التأهيل البدني والنفسي لتعزيز قدرة الضحايا على الصمود. ولتحقيق هذه الغاية، يطبق الشريك في أنشطته العملياتية استراتيجية متكاملة ومستعرضة، وبالتالي يستجيب حصرياً للأذى الذي يلحق بالمستفيدين وأسرهم. يمتد هذا البرنامج على مدى خمس سنوات. ويتم قبول المستفيدين على التوالي، بناءً على قدرات مقدمي الخدمة. ويتم تقديم بعض خدمات الدعم على مدى فترات زمنية أطول للمستفيدين وأفراد أسرهم، مما يضمن استدامتها.

35- اعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2024، تم تسجيل 1 586 مستفيداً في البرنامج الذي يوفر الرعاية النفسية والعلاج الطبي والتدريب المهني الأساسي وأنشطة توليد الدخل بالإضافة إلى المدفوعات النقدية.

36- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز الصندوق الإستئماني للضحايا الرصد المالي والبرامجي للشريك المنفذ. وركز على تعزيز الوصول إلى المعلومات حول نطاق العلاج للمستفيدين المشاركين في البرنامج، بما في ذلك من خلال وضع نظام الرسائل النصية القصيرة عبر الهاتف المحمول. ونتيجة لقرار الدائرة الابتدائية بإنهاء دور الممثل القانوني في تنفيذ التعويضات، مكّن الصندوق الإستئماني للضحايا من الاتصال المباشر بين المستفيدين وموظفي الصندوق الإستئماني في بونيا.

(ب) *التعويضات الرمزية*

37- جرت مشاورات بين المجتمعات المحلية للتيقن من أن يبقى بناء المنشآت الرمزية، بشكل مراكز تذكارية، وإجراءً كافياً للتعويضات الرمزية إلى جانب تطوير مبادرات تذكارية متنقلة في المجتمعات المحلية من شأنها أن تعزز الوعي بالجرائم والأضرار الناجمة عنها، وإعادة الإدماج، والمصالحة، وتخليد الذكرى. وفي هذه المشاورات، وافقت المجتمعات المحلية المتضررة على طريقة بناء المراكز المجتمعية. وفي أعقاب هذه المشاورات، شرع الشريك المنفذ المعني في إنشاء لجان داخل كل منطقة، تشكلت من قبل أعضاء المجتمع، بما في ذلك الضحايا والمجتمع المدني والسلطات المحلية، لمراقبة بناء المراكز المجتمعية. وبالتوازي مع ذلك، من المقرر أن تتولى لجنة منفصلة مكونة من أعضاء المجتمع المحلي مراقبة التقدم العام في تنفيذ التعويضات الرمزية.

38- كما نظم الشريك المنفذ لمشروع التعويضات الرمزية أيضاً سلسلة من الزيارات لإدارة المخاطر المتعلقة بالأهمية المعطاة للمنشآت التذكارية الرمزية. وبعد ذلك، تم بناء هذه المنشآت – بشكل مراكز مجتمعية متعددة الأغراض – في أربعة مواقع مختلفة في إقليم إيتوري، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت أعمال البناء في المرحلة النهائية، ومن المتوقع أن ينتهي المشروع بحلول أيلول/سبتمبر 2024.

3- برنامج التعويضات للضحايا في قضية *نتاغاندا*

39- في 8 تموز/يوليو 2019، أدانت الدائرة الابتدائية السادسة السيد نتاغاندا بارتكاب 18 تهمة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ارتُكِبت في إقليم إيتوري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 2002 و2003. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حُكم على السيد نتاغاندا بالسجن لمدة إجمالية قدرها 30 عاماً. ونظراً للنطاق الواسع للقضية والعدد الكبير المحتمل للضحايا المؤهلين لتلقي التعويضات في 8 آذار/مارس 2021، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرها بشأن التعويضات الذي حدد مسؤولية السيد نتاغاندا بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي، وقررت أن الضحايا المؤهلين يشملون الضحايا المباشرين وغير المباشرين للهجمات، والجرائم ضد الأطفال الجنود، والاغتصاب والعبودية الجنسية، والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب والعبودية الجنسية، فقد قررت منح تعويضات جماعية بمكونات فردية. وبناءً على الطعون التي قدمها دفاع السيد نتاغاندا والممثل القانوني لإحدى المجموعتين من الضحايا، أحالت دائرة الاستئناف في 12 أيلول/سبتمبر 2022 عدة قضايا إلى الدائرة الابتدائية لإصدار أمر تعويضات جديد. وصدر ملحق لأمر التعويضات في 14 تموز/يوليو 2023 الذي حدد مسؤولية السيد نتاغاندا بمبلغ 31.3 مليون دولار أمريكي. وفي 5 شباط/فبراير 2024، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً برفض طلبات السيد نتاغاندا وأحد الممثلين القانونيين للضحايا بتعليق الملحق الذي قدمته الدائرة الابتدائية لأمر التعويضات. ولا تزال الطعون على الملحق لأمر التعويضات معلقة.

40- في 11 آب/أغسطس 2023، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية القرار الأول بشأن مسودة خطة التنفيذ لصندوق الائتمان لضحايا التعويضات، حيث وافقت على مسودة خطة التنفيذ بشرط استيفاء شروط وتوجيهات معينة. وفي 27 شباط/فبراير 2024، وافقت الدائرة في قرارها الثاني على مسودة خطة التنفيذ للصندوق الإستئماني للضحايا وأيدت تحديدات أهلية المستفيدين.

مقدار المسؤولية والأموال المجمعة

41- في 14 تموز/يوليو 2023، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية ملحقاً لأمر التعويضات الصادر في 8 آذار/مارس 2021 ("ملحق لأمر التعويضات الصادر في 14 تموز/يوليو 2023") والذي حل محل أجزاء معينة من أمر التعويضات الأصلي الصادر في 8 آذار/مارس 2021، والذي حدد مسؤولية السيد نتاغاندا بمبلغ 31.3 مليون دولار أمريكي. وقد يخضع هذا الملحق ومبلغ المسؤولية لمزيد من التغيير إذا استأنفه الطرفان.

42- وفي حزيران/يونيو 2021، قرر المجلس تخصيص 1.5 مليون يورو لتعويضات ضحايا قضية نتاغاندا. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت أستراليا مساهمتها البالغة 300 ألف دولار أسترالي (189 ألف يورو) لتعويضات ضحايا قضية نتاغاندا، مع التركيز قدر الإمكان على ضحايا العنف الجنسي المتعلقة بالنزاع. وواصل الصندوق الإستئماني للضحايا جهوده لتعبئة الأموال لبدء برنامج التعويضات الكامل في قضية نتاغاندا في خريف عام 2024.

تنفيذ البرنامج والإنجازات

43- في قرارها الصادر في 8 آذار/مارس 2021، وجهت الدائرة تلابتدائية الصندوق الإستئماني للضحايا لتقديم مسودة أولية لخطة التنفيذ تركز حصرياً على الخيارات المتاحة لمعالجة الضحايا ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والذين بحاجة إلى معالجتهم بمرتبة الأولوية وذلك بالاعتماد قدر الإمكان على الآليات القائمة والوسطاء المحددين والشراكة القائمة بالفعل. تمت الموافقة على مسودة خطة التنفيذ الأولية مع تعديلات في 23 تموز/يوليو 2021 وتم تنفيذها منذ ذلك الحين من قبل الصندوق الإستئماني للضحايا من خلال شريكين منفذين. وبدأت عملية تحديد هوية الضحايا لبرنامج مسودة خطة التنفيذ الأولية في عام 2021 حيث أشار الممثلون القانونيون أولاً إلى قوائم الصندوق الإستئماني للأشخاص الذين يمثلونهم والذين هم في حاجة ماسة إلى الإدراج في البرنامج. وبناءً على المعلومات الإضافية التي جمعها شركاء التنفيذ للصندوق الإستئماني للضحايا، أجرى الصندوق الإستئماني تقييماً للأهلية والإلحاح. وبعد الملحق لأمر التعويضات الصادر في تموز/يوليو 2023، أصبح قلم المحكمة، من خلال قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار هو المكلف بمهمة إجراء هذه التقييمات.

44- يقدم شركاء التنفيذ للصندوق الإستئماني للضحايا تعويضات أولية جماعية قائمة على الخدمات، بشكل رعاية طبية وإعادة تأهيل نفسي واجتماعي واقتصادي. وبحلول 30 حزيران/يونيو 2024، تلقى 123 مستفيداً خدمات مصممة خصيصاً للأضرار التي لحقت بهم.

45- تنطوي قضية نتاغاندا على مجموعتين متمايزتين من الضحايا، الأطفال الجنود السابقون وضحايا الهجمات. ونظراً لتداخل المجموعة الأولى مع ضحايا لوبانغا، فسوف يتم إضافة هؤلاء الضحايا إلى البرنامج الذي يعمل بالفعل منذ عام 2021 في قضية لوبانغا. ويجري حالياً تطوير برنامج جديد لضحايا الهجمات.

4- برنامج التعويضات للضحايا في قضية *الفقيه المهدي*

46- في عام 2016، أُدين السيد المهدي باعتباره مشاركاً في ارتكاب جريمة حرب تتمثل في توجيه هجمات متعمدة ضد المباني الدينية والتاريخية في تمبكتو، مالي، في شهري حزيران/يونيو و تموز/يوليو 2012. وحُكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات. وفي 17 آب/أغسطس 2017، أصدرت الدائرة الابتدائية الثامنة أمر لجبر الأضرار لتعويضات فردية وجماعية لمجتمع تمبكتو. وقد أكدت دائرة الاستئناف أمر التعويضات في 8 آذار/مارس 2018. وأمرت الدائرة بتعويضات عن ثلاث فئات من الأضرار: الضرر الذي لحق بالمباني التاريخية والدينية التي تعرضت للهجوم، والخسارة الاقتصادية المترتبة على ذلك، والضرر المعنوي.

مقدار المسؤولية والأموال المجمعة

47- حددت الدائرة الابتدائية مسؤولية السيد المهدي عن دفع تعويضات للضحايا في القضية بقيمة 2.7 مليون يورو حيث قام الصندوق الإستئماني للضحايا بتغطية المبلغ الإجمالي بالكامل تقريباً، بما في ذلك التبرعات المخصصة من كندا وألمانيا وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة. واتفاقية المنحة التي مدتها أربع سنوات مع كندا والتي بدأت في كانون الثاني/يناير 2022، تكمّل معظم قيمة المسؤولية المتبقية. وفي آذار/مارس 2024، قرر المجلس تخصيص ما يقرب من 500 ألف يورو من موارده المتاحة لاستكمال أمر التعويضات بالكامل لتغطية التكاليف المباشرة وغير المباشرة المطلوبة لإكمال برنامج تعويضات *المهدي* في عام 2025.

تنفيذ البرنامج والإنجازات

48- منذ موافقة الدائرة الابتدائية على خطة تنفيذ الصندوق الإستئماني للضحايا في آذار/مارس 2019، شرع الصندوق في تنفيذ تعويضات فردية وجماعية ورمزية عن الأضرار المعنوية والاقتصادية التي لحقت بأحفاد الأولياء ومجتمع تمبكتو وسكان مالي والمجتمع الدولي.

(أ) منح تعويض رمزي

49- تم الانتهاء من منح التعويضات الرمزية في آذار/مارس 2021، بشكل حفل أقيم في باماكو وتمبكتو. ويواصل الصندوق الإستئماني للضحايا اتخاذ التدابير اللازمة للتيقن من إحياء ذكرى الأحداث.

(ب) منح تعويضات فردية

50- أمرت الدائرة الابتدائية بمنح تعويضات فردية لمجموعة محدودة من الأفراد، أي أحفاد الأولياء المدفونين في الأضرحة المدمرة وأولئك الذين كانوا يعتمدون اقتصادياً بشكل كامل على الأضرحة. وتماشياً مع توجيهات الدائرة الابتدائية ولوائح الصندوق الإستئماني، كان من الضروري تحديد هوية هؤلاء المستفيدين والتحقق منهم من قبل مجلس إدارة الصندوق الإستئماني. وتخضع قرارات الأهلية الصادرة عن مجلس الإدارة للمراجعة القضائية من قبل الدائرة الابتدائية. ويقوم الصندوق الإستئماني بدفع التعويضات الفردية.

51- *تحديد هوية الضحايا والتحقق من هوياتهم وأهليتهم*: انتهت عملية تقديم طلبات التعويضات الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واعتمد المجلس 243 قراراً بشأن الأهلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت جميعها إيجابية.

52- *الإخطار ودفع التعويضات الفردية*: في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم إخطار 236 ضحية إضافية وتم دفع تعويضات لـ 235 منهم.

53- *استكمال عملية التعويض الفردي*: وفقاً لقرار الدائرة، استكمل الصندوق الإستئماني عملية التعويض الفردي بحلول 11 حزيران/يونيو 2024. وفي المجموع، اتخذ مجلس إدارة صندوق ضحايا التعذيب 2094 قراراً بشأن الأهلية، منها 405 قرارات سلبية و 689 1 قراراً إيجابياً ووافقت عليها الدائرة الابتدائية. وفي المجموع، تلقى 685 1 مستفيداً لتعويضات فردية. ولا يمكن الوصول إلى الضحايا الأربعة المؤهلين المتبقين على الرغم من الجهود المبذولة لتتبعهم والاتصال بهم. ويجري إعادة تخصيص الأموال غير المنفقة المخصصة للتعويضات الفردية إلى التعويضات الجماعية وفقاً لأمر الدائرة الابتدائية.

(ج) منح التعويضات الجماعية

54- يتم تنفيذ تدابير التعويضات الجماعية السبعة لمجتمع تمبكتو من خلال ثلاثة مرافق: (1) مرفق ترميم التراث الثقافي، (2) ومرفق الإحياء التذكاري لمعالجة الضرر المعنوي الذي لحق بمجتمع تمبكتو، (3) ومرفق المرونة الاقتصادية لمعالجة الضرر الاقتصادي غير المباشر الذي لحق بمجتمع تمبكتو. يتعاون الصندوق الإستئماني للضحايا في مالي مع ثلاثة شركاء تنفيذيين، وهم اليونسكو *ومؤسسة CIDEAL للتعاون والبحث ومركز تدريب الحوكمة والبحث من أجل التنمية*.

55- *وفيما يتعلق بمرفق ترميم التراث الثقافي*، قام الصندوق الإستئماني للضحايا واليونسكو بإعادة بناء ضريح الأرواني وأسوار مقابر سيدي محمود والشيخ سيدي المختار. وتم التسليم الفني لهذه الأعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأت عملية غرس الشجيرات والأشجار في شباط/فبراير 2024. وفيما يتعلق بالإضاءة الشمسية، فقد تم الانتهاء من تحديد المورّد في حزيران/يونيو 2024. كما واصل المشروع مناقشة أعمال الصيانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

56- *وفيما يتعلق بمرفق تخليد الذكرى*، وبعد إجراء حوارات مجتمعية، تم اختيار وبناء اثنين من بين 25 مقترحاً لتدابير تخليد الذكرى وهي: مبنى تذكاري بشكل لوح تقليدي يتعلم عليه الأطفال قراءة القرآن وغرفة إضافية في متحف تمبكتو لإيواء الأشياء والوثائق المتعلقة بتاريخ ودور الأضرحة. وتم تنظيم التسليم الفني بحضور السلطات والمجتمعات المحلية في أيار/مايو 2024. ومن أجل معالجة الضرر المعنوي، تم إدراج العلاج المجتمعي في برنامج التعويض الجماعي وفقاً لقرار الدائرة الابتدائية. وفي المجموع، شارك 720 شخصاً – 558 امرأة و162 رجلاً – في جولات العلاج المجتمعي هذه.

57- *وفيما يتعلق بمرفق المرونة الاقتصادية*، يتم تنفيذ تدابير التعويض في مكونين مختلفين: (1) صندوق المشاريع الصغيرة يهدف إلى دعم 46 مشروعاً صغيراً تديره منظمات على المستوى الشعبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من تحديد 797 منظمة شعبية في تمبكتو، تلا ذلك دعوة للتعبير عن الاهتمام والتي وجدت 259 منظمة مؤهلة. وأجرى الصندوق الإستئماني للضحايا تدريبات لتصميم المشاريع وتطوير مقترحات المشاريع. وتم تقديم ما مجموعه 145 مقترحاً من المنظمات المؤهلة، وتم اختيار 42 مقترحاً منها. وتجري عملية مماثلة في باماكو حيث تم تحديد 17 منظمة ووجدت 13 منظمة مؤهلة؛ و (2) تدبير آخر – لم يتم تحديده بعد – لصالح مدينة تمبكتو بأكملها، والذي ستنفذه البلدية التي قدمت مقترحات لستة مشاريع كبرى. ويجري حالياً إنشاء الدعم الفني لمرافقة البلدية في تطوير الاقتراح.

58- *التقييم*: أجرت جامعة إدنبرة بالتعاون مع الصندوق الإستئماني للضحايا تقييماً خارجياً في منتصف مدة تعويضات *المهدي*. ويجري حالياً توحيد النتائج الأولية لمشاركتها خلال فترة إعداد التقرير التالي.

59- *التعاون مع السلطات*: انعقدت الدورة الأولى للجنة التوجيهية التي شكّلها وزير الحرف والثقافة وصناعة الفنادق والسياحة في عام 2022 بناءً على طلب الصندوق الإستئماني في كانون الأول/ديسمبر 2023. وشارك في الدورة ممثلون وطنيون وإقليميون ومحليون وأعربوا عن رضاهم عن عملية التعويض وصدرت عدة توصيات. ومن المقرر عقد الدورة التالية في تموز/يوليو 2024.

5- برنامج التعويضات للضحايا في قضية *أونغوين*

60- وبعد إدانة السيد أونغوين في 4 شباط/فبراير 2021، والتي تم تأكيدها في الاستئناف، أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة في 28 شباط/فبراير 2024 أمر تعويضات، حددت فيه المسؤولية المالية للسيد أونغوين بمبلغ 52 429 000 يورو.

61- أخذت قيمة المسؤولية في الاعتبار 49 772 ضحية تقريباً تأثروا بالجرائم الـ 61 التي حُكم على السيد أونغوين بسببها بالسجن لمدة 25 عاماً، بما في ذلك الجرائم ذات الطبيعة الجنسية والجنسانية، وتلك المرتكبة ضد مخيمات

النازحين داخلياً، وتلك المرتكبة ضد الأطفال، وتلك التي تسبب ضرراً عبر الأجيال. وتضمنت المسؤولية المالية منح تعويضات جماعية قائمة على المجتمع، والتي تتكون من برامج إعادة تأهيل جماعية وتدابير رمزية/ترضية، بما في ذلك تعويض رمزي قدره 750 يورو لجميع الضحايا المؤهلين. وقد استأنف السيد أونغوين أمر التعويضات. وفي 16 أيار/مايو 2024، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً برفض طلب السيد أونغوين بأثر معلق.

62- في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليو 2024، أجرى الصندوق الإستئماني مشاورات مع 715 2 مستفيداً محتملاً من التعويضات في خمسة مواقع في شمال أوغندا ذات صلة بالجرائم التي أدين بها السيد أونغوين. وقد أصبحت أنشطة المشاورات هذه ممكنة بفضل التبرعات الطوعية من سفارة هولندا في أوغندا. ستقوم هذه المشاورات باطلاع خطة تنفيذ مسودة التعويضات، التي سيتم تقديمها إلى الدائرة الابتدائية التاسعة في 3 أيلول/سبتمبر 2024. وفي الوقت نفسه، في أيار/مايو وتموز/يوليو 2024، أجرى الصندوق الإستئماني للضحايا مشاورات لأصحاب المصلحة في لاهاي مع الممثلين القانونيين للضحايا وقسم مشاركة الضحايا وتعويضهم وقسم المعلومات العامة في قلم المحكمة لمناقشة أمر تعويض أونغوين وخطة تطوير برنامج تعويضات.

63- وفي عام 2024، كثّف الصندوق الاستئماني جهوده في تعبئة الموارد وأجرى العديد من المناقشات مع الجهات المانحة المحتملة لتقديم التبرعات لتعويضات *أونغوين*، والتي تعد الأكبر على الإطلاق في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية. كما أعلن الصندوق الاستئماني عن أول نداء عاجل للتمويل بقيمة 5 ملايين يورو في حزيران/يونيو 2024 لإطلاق برنامج تعويضات للضحايا في هذه القضية.

64- شارك الصندوق الإستئماني للضحايا ومكتب المعلومات العامة التابع لقلم المحكمة وممثلو سفارة هولندا في برنامج إذاعي مشترك في أوغندا. وكان الهدف من البرنامج الإذاعي شرح أمر تعويضات *أونغوين* وكذلك الاعتراف بالدعم المالي الذي قدمته هولندا في أوغندا لبرنامج المساعدة والتعويضات.

باء – برامج أخرى لصالح الضحايا

65- يقوم الصندوق الإستئماني للضحايا أيضاً بتنفيذ برامج أخرى لصالح الضحايا (المساعدة) من خلال توفير العلاج الطبي وإعادة التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي والتعليم وأنشطة بناء السلام. يقوم مجلس الإدارة بمباشرة هذه البرامج بموجب المادة 50(أ) من لوائح الصندوق الإستئماني للضحايا. ويجب إخطار الدوائر التمهيدية ببدء مثل هذه البرامج في البلدان التي تمارس فيها المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها.

66- تهدف هذه البرامج إلى مواءمة أنشطة الصندوق الإستئماني مع المبادرات الوطنية والدولية لتوفير التعويضات لضحايا الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة. ويمكن أن يتم ذلك قبل و/أو في إطار التحضير للتعويضات التي تأمر بها المحكمة، في الحالات التي تمت فيها تبرئة المتهمين ولكن الجرائم ارتكبت رغم ذلك، وبالتوازي مع التعويضات التي تأمر بها المحكمة.

67- يتم تنفيذ هذه البرامج حالياً لصالح الضحايا في حالات جمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكينيا ومالي وأوغندا، التي تقع جميعها ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية. وقد استفاد أكثر من 24 000 فرد بشكل مباشر من البرامج في عام 2023 – بزيادة تقترب من 50 في المائة عن عام 2022.

ومن بين إجمالي المستفيدين، هناك ما يقرب من 17000 امرأة، أو 69 في المائة. ويعمل الصندوق الإستئماني للضحايا مع المنظمات الدولية والمحلية المحلية لتنفيذ 29 مشروعاً في الوقت الحالي.

1- برنامج لصالح الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى

نظرة عامة على البرنامج

68- في حين انتهت محاولة الصندوق الإستئماني للضحايا الأولى لبدء برنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2014 بسبب اندلاع الحرب، بعد تبرئة السيد بيمبا، التزم الصندوق الإستئماني ببدء برنامج يتعلق بحالة جمهورية أفريقيا الوسطى الأولى لصالح الضحايا. بدأ برنامج تجريبي في أيلول/سبتمبر 2020 لـ 200 من الناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني. يقوم برنامج الصندوق الإستئماني للضحايا لمدة خمس سنوات في جمهورية أفريقيا الوسطى والذي بدأ في شباط/فبراير 2021 مع خمسة شركاء، بتوفير رعاية شاملة لضحايا حالات جمهورية أفريقيا الوسطى الأولى والثانية، من خلال توفير الرعاية الطبية للأمراض المرَضية ودعم وسائل النقل، والوصول إلى الأمن الغذائي والدعم الغذائي، والوصول إلى الرعاية النفسية، والوصول إلى التعليم للمعالين وتوفير المعدات المدرسية، والوصول إلى السكن للضحايا المشردين، والمساعدة في الأنشطة المدرة للدخل والعمل الحر. وفي آذار/مارس 2024، قرر مجلس الإدارة تخصيص 000 810 يورو لبرنامج السنة الرابعة الذي بدأ في 1 نيسان/أبريل 2024.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

69- حتى الآن، تلقى حوالي 15 ألف فرد (25 في المائة من الذكور و75 في المائة من الإناث) بما في ذلك الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، خدمات مباشرة من خلال برنامج الصندوق الإستئماني للضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

70- *العلاج الطبي وإعادة التأهيل النفسي*: من خلال عدد متنوع من خدمات العلاج النفسي الفردية والجماعية، أظهر حوالي 8000 من الناجين من الجرائم الجنسية والجنسانية (حوالي 15 في المائة من الذكور) الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة البالغة، تحسناً في صحتهم العقلية ورفاهتهم النفسية والاجتماعية. ولإزالة وصمات العار ضد الضحايا والأطفال المولودين من الاغتصاب، تم إجراء زيارات منزلية للوساطة الأسرية. وتلقى حوالي 5000 من الناجين الذين يعيشون مع مشكلات صحية خطيرة بسبب الاغتصاب والعنف الجنسي، رعاية طبية مثل عمليات جراحية ترميمية للنساء من خلال شراكات مع 25 مركزاً صحياً طبياً. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت الحالة الجسدية لحوالي 900 فرد مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويخضعون للعلاج المضاد للفيروسات القهقرية بعد تلقي المكملات الغذائية والأدوية.

71- *الدعم الاجتماعي والاقتصادي*: تمكن حوالي 500 طفل ولدوا نتيجة الاغتصاب، وضحايا غير مباشرين للعنف الجنسي، من استعادة الوصول إلى التعليم الرسمي. وساهم البرنامج في إيواء أكثر من 175 أسرة بهدف المساهمة في الاستقرار النفسي والاجتماعي والحياة الكريمة؛ تم تمكين ما يقرب من 250 2 فرداً اقتصادياً من خلال توفير التدريب المهني والأموال اللازمة لإدارة الأعمال التجارية الصغيرة وتم إنشاء ما مجموعه 63 مجموعة من الجمعيات القروية وجمعيات قروض الادخار؛ وحوالي 500 1 فرد يعملون لحسابهم الخاص وقادرون على إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. ومن

خلال دمج برنامج محو الأمية وعلم الحساب، بالتعاون مع وزارة التعليم في جمهورية أفريقيا الوسطى، استعاد 125 ناجياً فاتتهم الفرص التعليمية حقهم في التعليم، وتحسنت ثقتهم بأنفسهم، ويشعرون بمزيد من الرضا والثقة.

72- وعلى الرغم من توفير الخدمات الشاملة، استمرت الناجيات في تحمل أشكال أخرى من العنف الجنساني حيث أبلغن عن تعرضهن للاعتداء والإهانة وسوء المعاملة من قبل شركائهن في المعايشة. ولحل هذه المشكلة، تم إجراء بحث حول الرجولة الإيجابية في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتم تنظيم دورتين تدريبيتين للمدربين لـ 12 زوجين (24 ميسراً) تطوعوا للاعتماد على هذا النهج وتم تنظيم زيارة دراسة حالة في جمهورية رواندا لصالح ممثلي شركاء تنفيذ الصندوق الإستئماني للضحايا. وتم تدريب ما مجموعه 190 زوجاً من الناجين على الرجولة الإيجابية باستخدام أساليب مسار التحول. وكنتيجة فورية لهذه التدريبات، أبلغت 137 أسرة من الناجيات عن تغييرات إيجابية كبيرة في سلوك شركاء المعايشة الذكور داخل الأسر. يشارك شركاء المعايشة الذكور الآن الأعمال المنزلية، وقد خفضوا من الاستهلاك المفرط للمخدرات والكحول مما أدى إلى تأثير إيجابي على الأطفال.

73- في أوائل عام 2023، بدأ الصندوق الإستئماني للضحايا مشروعاً تجريبياً لتقييم فعالية برنامجه في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التصوير الفوتوغرافي ورواية القصص. وسيتم توفير التقرير النهائي والفيديو للجمهور العام بداية من النصف الثاني من عام 2023.

التوعية والأعمال المرئية

74- وكإجراء وقائي، تم تنظيم أنشطة التواصل من خلال جلسات التوعية والبرامج الإذاعية والاجتماعات مع القادة في بانغي وفي الأقاليم، وساهمت مشاركة ما يقرب من 17 ألف فرد في هذه الأنشطة في تحسين تصورات المجتمع ومواقفه بشأن مسائل العنف الجنسي والعنف الجنسان، فضلاً عن الحد من وصمة العار التي تلحق بالضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

2- برنامج لصالح الضحايا في الكوت ديفوار

نظرة عامة على البرنامج

75- يهدف برنامج الصندوق الإستئماني للضحايا في كوت ديفوار إلى معالجة الأضرار الجسدية والنفسية و/أو المادية التي لحقت بضحايا 13 حادثة نموذجية محددة وقعت بين عامي 2002 و2011 والتي تغطي أربعة مناطق: لاجونز، وهوت ساساندرا، وغيمون، وكافالي. ويتم تنفيذ البرنامج مع مراعاة مبادرة التعويضات القومية لوزارات التماسك القومي والتضامن ومكافحة الفقر في كوت ديفوار.

76- إن الإحداث التي تم اختيارها معروفة جيداً لجميع سكان كوت ديفوار ولها بُعد رمزي قوي، إما بسبب طبيعة الضرر الذي لحق بهم أو بسبب صفتها المجتمعي. وبالإضافة إلى طبيعتها النموذجية، تم اختيار الأحداث على أساس معايير مختلفة تمت مناقشتها، وهي (أ) نوع وشدة الضرر (ب) توزيع مجتمعي متماسك وغير تمييزي للضحايا، (ج) توثيق الأحداث من قبل اللجنة الوطنية للتحقيق أو لجنة الحوار والحقيقة وجبر الأضرار أو غيرها من المنظمات القومية أو الدولية المعترف بها، مما يجعل من الممكن تصنيف الضرر الذي لحق بهم على أنه يقع ضمن نطاق جرائم نظام روما الأساسي وضمان أهلية الضحايا لتدابير المساعدة، (د) الموقع الجغرافي للأحداث وفقاً لمناطق تدخل شركاء التنفيذ

للصندوق الإستئماني للضحايا في كوت ديفوار. وتم الاختيار بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني وجمعيات الضحايا، والتي تستمر سوية في تشكيل لجنة استشارية لصندوق ضحايا التعذيب.

77- بعد مراجعة شاملة، اختار الصندوق الإستئماني للضحايا وشركاؤه واللجنة الاستشارية البدء في البرنامج بإجراءات رمزية قائمة على المجتمع للاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا. وقد تم إدراج العلاج القائم على المجتمع في البرنامج لمعالجة الضرر المعنوي الذي لحق بعدد كبير من الضحايا. وتم إنهاء قائمة الضحايا المؤهلين للبدء في تقديم الخدمات الفردية بعد أن اجتمع الشريك بالأفراد لتقديم الإغاثة الأولية وتقييم نطاق الضرر كما هو ما زال مستمراً اليوم. وتم تصميم عمليات إعادة التأهيل الشاملة مع مراعاة الأضرار المستمرة لكل ضحية. وتمت إضافة ضحايا إضافيين إلى البرنامج خلال فترة إعداد التقرير.

78- وفي آذار/مارس 2024، قرر المجلس الإداري مواصلة استكمال البرنامج بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بالأموال المخصصة مسبقاً. كما لاحظ المجلس قرار المحكمة بإغلاق مكتب المحكمة الجنائية الدولية في أبيدجان، وكوت ديفوار في عام 2024، كما أن عملية إعادة موظفي الصندوق الاستئماني للضحايا إلى لاهاي ما زالت جارية، وهو ما ينعكس في الميزانية المقترحة لعام 2025.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

79- تم تنفيذ العلاج المجتمعي المتكامل خلال فترة إعداد التقرير بأكملها في كل منطقة من المناطق المستهدفة بالبرنامج. وشارك أكثر من 1800 فرد بشكل منتظم في جلسات العلاج المجتمعي.

80- استمرت الحوارات المجتمعية بشأن الإجراءات الرمزية المجتمعية: حيث يجري تنفيذ الخيارات التي اتخذها المجتمع. وفي أعقاب الإجراءات الرمزية الثلاثة التي تم تقديمها في التقرير السابق، تعاون الصندوق الإستئماني للضحايا مع عشرات الفنانين لإنشاء النصب التذكارية وفقاً لرغبات كل مجتمع متضرر. وتم وضع الحجر الأول للنصب التذكاري بالقرب من أبيدجان بحضور أربعة وزراء ورئيس مجلس الشيوخ. وتم بناء خمسة نصب تذكارية أخرى وسيتم افتتاحها بالتعاون مع الحكومة. ويستفيد من هذه النصب التذكارية أكثر من 131 ألف ضحية.

81- وفي الوقت نفسه، تم إعطاء الأولوية للأشخاص الذين يعانون حالياً من أضرار جسيمة بشكل خاص. وتم وضع تدابير إعادة تأهيل فردية جسدياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وفقاً للأذى الذي لحق بكل ضحية. وقد استفاد من هذا الدعم بشكل مباشر ما يقرب من 719 ضحية.

التوعية والأعمال المرئية

82- تم إنتاج سلسلة من الأفلام والصور الفوتوغرافية حول البرنامج الذي نفذه الصندوق الإستئماني للضحايا. وهي تسلط الضوء على العمليات المطلوبة من المجتمعات والأفراد للتعامل مع الحوادث الثلاثة عشر التي يغطيها البرنامج. وقد تم استخدام هذه المواد في ذكرى الحوادث للتذكير باستمرار الضرر وسيتم استخدامها في دورة الاحتفال القادمة.

3- برنامج لصالح الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نظرة عامة على البرنامج

83- منذ عام 2008، ينفذ الصندوق الاستئماني للضحايا برنامجاً للمساعدة في الأقاليم الثلاث الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إيتوري وشمال وجنوب كيفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يقوم الصندوق الإستئماني للضحايا بتنفيذ ستة مشاريع جارية، التي تقدم الدعم لإعادة التأهيل للضحايا المشوهين والناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ وإعادة التأهيل النفسي للضحايا والمجتمعات المتضررة؛ والأنشطة المدرة للدخل؛ وبناء السلام المجتمعي والمصالحة، فضلاً عن حل النزاعات غير العنيفة.

84- وفي آذار/مارس 2024، وافق مجلس الإدارة على تخصيص مبلغ 700 ألف دولار أمريكي للسنة الخامسة من برنامج جمهورية الكونغو الديمقراطية مع ستة شركاء، والذي تم تجديده بحلول الأول من أيار/مايو 2024. وأشار المجلس إلى قرار المحكمة بإغلاق مكتب المحكمة الجنائية الدولية في بونيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام 2024، كما أن عملية إعادة نشر العديد من موظفي الصندوق الاستئماني للضحايا إلى أوغندا جارية، وهو ما ينعكس في الميزانية المقترحة لعام 2025.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

85- في عام 2023، استفاد ما مجموعه حوالي 2000 ضحية بشكل مباشر من برنامج الصندوق الاستئماني للضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال توفير الرعاية النفسية والعلاج الطبي والأنشطة المدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك، قامت المشاريع بالوصول إلى أكثر من 000 51 طالب من طلاب مبادرات تعليم السلام.

86- في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عزز الصندوق الإستئماني للضحايا قدرات 50 عضواً من موظفي اثنين من الشركاء المنفذين لتحسين الإدارة القائمة على النتائج ورصد وتقييم المشاريع.

التوعية والأعمال المرئية

87- كثف الصندوق الإستئماني للضحايا جهوده في حشد الأموال وتحسين حضوره المرئي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك زيارة كينشاسا قبل حفل اختتام برنامج تعويضات *كاتانغا* . وعقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع الدولي من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لإطلاع الصندوق الإستئماني على برامج التعويضات الثلاثة وبرنامج المساعدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستكشاف فرص التمويل مباشرة من السفارات وتمويل مساعدات التعاون الإنمائي.

4- برنامج لصالح الضحايا في جورجيا

نظرة عامة على البرنامج

88- دخل البرنامج في جورجيا عامه الثاني من التنفيذ في 1 نيسان/أبريل 2024 ويركز على توفير العلاج الطبي والعلاج النفسي والبدني للضحايا الأكثر ضعفاً، فضلاً عن مبادرات سبل العيش والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الضرر الناجم عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي وقعت في أوسيتيا الجنوبية وما حولها بين 1 تموز/يوليو و10 تشرين الأول/أكتوبر 2008. ويتم تقديم البرنامج من خلال شريكين تنفيذيين لضحايا نزاع عام 2008 في شيدا كارتلي وفي منطقة متسخيتا متيانيتي في جورجيا بما في ذلك مجموعة مختارة من مستوطنات وقرى النازحين داخلياً.

89- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أغلقت المحكمة مكتب المحكمة الجنائية الدولية في جورجيا، عقب إعلان المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر 2023 عن انتهاء مرحلة التحقيق في الحالة في جورجيا. وفي آذار/مارس 2024، لاحظ المجلس استمرار برنامج جورجيا بقيمة تعاقدية في عام 2024 تبلغ 200 ألف يورو، والتي يتم تمويلها من التبرعات المخصصة المتاحة لجورجيا ومن المخصصات السابقة.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

90- في عام 2023، استفاد من البرنامج في جورجيا أكثر من 500 ضحية، من خلال توفير العلاج الطبي والعلاج النفسي الفردي والجماعي من الشركاء المنفذين، وحصلوا على منح صغيرة لأنشطة مدرة للدخل مثل زراعة الفاكهة والخضروات وتربية النحل.

91- كما يركز البرنامج على تمكين الشباب وإعادة تأهيلهم في المناطق المستهدفة. وقد ساعد البرنامج المراهقين الذين يعيشون في القرى المتضررة من النزاع من خلال إنشاء مركز مجتمعي للشباب - "بيت الأحلام" - للحوار بين الشباب. كما تم تنظيم معرض لعرض الأعمال الفنية والحرفية من الشباب.

92- نظم الصندوق الإستئماني للضحايا وإحدى المنظمات الشريكة ورشة عمل عبر الإنترنت بين علماء النفس والمتخصصين الجورجيين والأوكرانيين لتبادل الخبرات والتعلم في تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والطبية لضحايا الحرب.

التوعية والأعمال المرئية

93- نظم أحد الشركاء الذين يدعمون النساء النازحات داخلياً في المنطقة المتضررة من النزاع حدثاً ختامياً لأنشطة كسب المعيشة. وفي الحفل، تم تخصيص المعدات والأشياء والسلع التي اشتروها بالأموال المخصصة لهم من قبل الصندوق الإستئماني، كممتلكات لاستخدامها لاحقاً في أسرهم ومجتمعاتهم المتضررة من الحرب.

5- برنامج لصالح الضحايا في كينيا

نظرة عامة على البرنامج

94- بدأ البرنامج في كينيا في 1 نيسان/أبريل 2023 ويركز على ضحايا العنف الجنسي والجنساني المرتكبة في فترة العنف التي أعقبت الانتخابات في 2008/2007. ويتم تنفيذ البرنامج في كينيا من قبل منظمة شريكة واحدة بهدف تخفيض المعاناة الجسدية والعقلية لضحايا العنف الجنسي والجنساني في الفترة بين 2007-2008 وأسرهم من خلال توفير خدمات إعادة التأهيل الطبي والاقتصادي والنفسي الشاملة. يهدف البرنامج الذي يستمر لمدة عامين إلى دعم 200 من الناجين من العنف الجنسي والجنساني وأسرهم ومجتمعهم من ناكورو ونيروبي وميرو ومومباسا وغرب كينيا.

95- وأشار المجلس إلى استمرار برنامج كينيا في عام 2024 لسنته الأخيرة، بقيمة تعاقدية قدرها 150 ألف يورو، ممولة من مخصصات المجلس السابقة.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

96- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ البرنامج الأنشطة التالية: (1) تحديد وسرد وفحص أكثر من 150 ضحية وتصنيفهم في مناطق خدمة جغرافية واحتياجات محددة ومناطق دعم؛ (2) بناء قدرات أكثر من 10 مقدمي خدمات الصحة العقلية لتقديم خدمات العلاج النفسي الفردي والجماعي النوعية والفعالة والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا المحددين؛ (3) توفير إعادة التأهيل الطبي والعلاج الطبيعي المركّز على الصدمات لأكثر من 100 فرد متضرر. وتوفير المزيد من التقييمات من قبل المتخصصين بما في ذلك في جراحة العظام وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض النساء وطب العيون والجراحة الترميمية وأمراض الأنف والأذن والحنجرة وطب الأسنان والطب العام للأمراض غير المعدية (مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وفيروس نقص المناعة البشرية)؛ و(4) توفير بناء القدرات لـ 100 فرد في الأنشطة المدرة للدخل.

97- استمر الصندوق الإستئماني للضحايا والمنظمة الشريكة المنفذة في مراقبة البرنامج وتقييمه للتأمل والتعلم منها وتحسينها بما يعود بالنفع على الضحايا بشكل أفضل، وتوثيق أفضل الممارسات التي يمكن أن تقوم باطلاع السياسة العامة لبرنامج الصندوق الإستئماني للضحايا وزيادة الوعي بعمل العدالة التعويضية على المستوى العالمي. على سبيل المثال، كانت إحدى التأملات التي توصل إليها الصندوق أنه من الأفضل شمل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البرنامج بدلاً من التدريب لمرة واحدة. كما أجرى الصندوق الإستئماني تقييماً للتحقق والإدارة للشريك المنفذ، مما جعله عرضة لمخاطر منخفضة.

98- استناداً إلى التأملات من السنة الأولى من البرمجة، تم تصميم أنشطة السنة الثانية التي بدأت في نيسان/أبريل 2024 باستخدام استراتيجية ذات أربعة محاور: (1) تقديم خدمات إعادة تأهيل طبية ونفسية اجتماعية شاملة لضحايا العنف الجنسي والجنساني باستخدام نهج يركز على الناجين، بهدف إلى إعادة بناء حياتهم واستعادة حقهم في العلاج والتعويض؛ (2) تعزيز قدرة مقدمي الخدمات من خلال تدريب الأطباء النفسيين والإشراف السريري، وتدريب أخصائي العلاج الطبيعي والتوجيه الإرشادي، بهدف المساعدة في تقديم خدمات سليمة سريرياً، مع بناء قدرات شبكة محلية من مقدمي الخدمات؛ (3) معالجة العمل المستدام والفوائد من خلال التمكين الاقتصادي والتكامل المجتمعي؛ و (4) توثيق التأملات والتعلم المشترك لاطلاع البرامج والسياسات المستقبلية.

التوعية والأعمال المرئية

99- عُقدت اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني وأعضاء الشبكة العاملين في مجال حقوق الإنسان لمناقشة إمكانيات التآزر والتعاون والطرق العملية لإدارة التحديات المتوقعة لتوقعات الضحايا وتصوراتهم عن الصندوق الإستئماني للضحايا والمحكمة الجنائية الدولية. وتم تطوير المواد لتحسين الوصول إلى المعلومات للجمهور، وتسليط الضوء على المعلومات المهمة حول المشروع الذي يستخدمه الشريك في كينيا لمشاركة المعلومات حول محتوى برنامج مساعدة الصندوق الإستئماني في كينيا.

100- تم تنظيم برامج حوارية إذاعية مع قناتين إذاعيتين معروفتين في مواقع مختلفة لزيادة الوعي بأهداف البرنامج ومعايير المستفيدين والخدمات.

6- برنامج لصالح الضحايا في مالي

نظرة عامة على البرنامج

101- بالإضافة إلى تنفيذ أحكام التعويضات في قضية *المهدي*، يوجد لدى الصندوق برنامجاً آخر لصالح الضحايا في مالي يهدف إلى الاستجابة للأضرار الناجمة عن أحداث نموذجية، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، في منطقتي موبتي وغاو ومنطقة باماكو. ويسمح البرنامج للصندوق بالتدخل، إلى جانب تمبكتو، في المناطق الأكثر تضرراً من الصراع بين عامي 2012 و2021. وقد تم تصميم البرنامج وتنفيذه مع الأخذ في الاعتبار برنامج التعويضات الوطني الذي لم تنفذه بعد الوكالة الحكومية الجديدة المسؤولة عن التعويضات والتي أنشئت في يوليو/تموز 2023.

102- لقد تم اختيار ائتلاف مكون من منظمات غير حكومية مقرها في مالي كشريك منفذ. وتم توقيع العقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتم تمديده في شباط/فبراير 2024. ولاحظ المجلس أن قيمة برنامج مساعدة مالي تبلغ 350 ألف يورو في عام 2024 باستخدام التبرعات المخصصة التي تم تلقيها من حكومة كندا. ولاحظ المجلس قرار المحكمة بإغلاق مكتب المحكمة الجنائية الدولية في باماكو، وأن عملية إعادة نشر أحد موظفي الصندوق الاستئماني للضحايا إلى أوغندا جارية، وهو ما ينعكس في الميزانية المقترحة لعام 2025.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

103- في فترة إعداد التقرير السابقة، حدد الصندوق الاستئماني للضحايا والمنظمة الشريكة المنفذة 89 حادثة نموذجية قد يغطيها برنامج المساعدة في مالي. وفي تموز/يوليو 2023، قامت لجنة التوجيه الاستراتيجي التي تم إنشاؤها في فترة إعداد التقرير السابقة والتي تتألف من عاملين وممثلين عن المجتمع المدني باختيار 9 حوادث نموذجية و3 حوادث موضوعية من بين 89 حادثة تم تحديدها وإعطائها مرتبة الأولوية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى نيسان/أبريل 2024، أجرى الشريك المنفذ عدداً من المشاورات في المجتمعات المتضررة من تلك الحوادث الـ 12 من أجل تصميم خطة التنفيذ لكل واحدة مه هذه الأحداث. وتم استخدام أداة تسمى "سنس مايكر"، والتي تم تجربتها سابقاً في الكوت ديفوار في هذه المرحلة: وتم جمع أكثر من 680 قصة لأفراد متضررين من أجل فهم نمط الأضرار ونوع التدابير الفردية والجماعية التي من شأنها أن تساهم في إصلاح كل من الضحايا والمجتمعات. وتم دمج الاستجابات في أيار/مايو و حزيران/يونيو 2024.

104- كان قد تم دمج الحوار المجتمعي بالفعل في البرنامج كجزء من التدابير الجماعية لمعالجة الأضرار المعنوية الفردية والجماعية. وتم تدريب أعضاء المجتمعات والقادة من أجل تعديل أنفسهم أثناء جولات العلاج المجتمعي. وإذا أتاح السياق، فسيتم إضافة تدابير فردية وجماعية إضافية في فترة التقرير التالية.

7- برنامج لصالح الضحايا في أوغندا

نظرة عامة على البرنامج

105- منذ عام 2008، يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا بتنفيذ برامج المساعدة في شمال أوغندا. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، يعمل الصندوق الاستئماني مع أربعة شركاء تنفيذيين للبرنامج في أوغندا، حيث يقدمون جهود إعادة التأهيل مثل الجراحة والعلاج الطبي، والاستشارات المتعلقة بالصدمات النفسية والخدمات النفسية الاجتماعية، ودعم سبل العيش.

106- ورحب المجلس الإداري بالتبرعات التي تلقاها في عام 2023 من سفارتا أيرلندا وهولندا في أوغندا، والتي ساعدت الصندوق الاستئماني للضحايا على مواصلة برنامج المساعدة في أوغندا وبدء المشاورات بشأن التعويضات في قضية *أونغوين*. وفي أعقاب استلام هذه التبرعات، قرر المجلس تمديد المساعدة المقدمة لأوغندا لمدة 12 شهراً إضافياً حتى عامها السادس بدءاً من نيسان/أبريل 2024 إلى آذار/مارس 2025 ووافق على تخصيص مبلغ إضافي قدره 200 ألف يورو لإجمالي قيمة البرنامج في عام 2024.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية

107- في عام 2023، استفاد أكثر من 6500 فرد بشكل مباشر من خدمة واحدة أو أكثر تتراوح بين العلاج الطبي، والجراحات التصحيحية، والأدوية النفسية، والعلاج الطبيعي، وخدمات الاستشارة بشكل فردي أو جماعي، والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية. والمستفيدون من برنامج المساعدة هم ضحايا الإصابات الناجمة عن النزاع بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة منذ تموز/يوليو 2002 في شمال أوغندا الذي يشمل حالياً حوالي 22 إقليم.

108- واصل الصندوق الاستئماني للضحايا مراقبة البرنامج وتقييمه لعكس الأنشطة والتعلم منها وتحسينها بما يعود بالنفع على ضحايا هذه الحالة على نحو أفضل. وعُقدت اجتماعات مع الضحايا للاستماع إلى مسارات تعافيهم وتجاربهم كمستفيدين من البرنامج. وتمت مناقشة التغذية الراجعة مع كل منظمة شريكة وتم تحديد الحلول لتحسينها عند الضرورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الصندوق الاستئماني للضحايا أيضاً تأملاً في البرنامج، وناقش التحديات والإنجازات، وابتكر نهجاً جديداً ليتم شمله في السنة السادسة من البرمجة. كما أجرى الصندوق الاستئماني للضحايا إشرافاً على المشروع من خلال إجراء تحقق مالي على إحدى المنظمات الشريكة.

109- بالتعاون مع جامعة إدنبرة، يجري الصندوق الاستئماني للضحايا تقييماً لبرنامج المساعدة في أوغندا. والهدف الرئيسي من هذا التقييم هو فهم تجارب المستفيدين من برامج المساعدة التي يقدمها الصندوق الاستئماني للضحايا في الدورة الأخيرة وارتباطاتها بالعمليات المحلية والأوسع نطاقاً في أوغندا. التقييم مستمر وسيتم الانتهاء من التقرير في نهاية عام 2024.

الاتصالات وجمع التبرعات *والأعمال المرئية* والتوعية

110- وفي نهاية عام 2023، وقّع الصندوق اتفاقيات تمويل مع سفارتي أيرلندا وهولندا في كمبالا وجمع 1.3 مليون يورو مخصصة لتوسيع برنامج المساعدة في أوغندا وإجراء مشاورات لتطوير برنامج التعويضات في قضية أونغوين، المقرر تقديمها إلى الدائرة الابتدائية في 3 أيلول/سبتمبر 2024.

111- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف الصندوق الاستئماني للضحايا جهوده في حشد الأموال وتحسين حضوره المرئي في أوغندا. وعُقدت اجتماعات مع ممثلي المجتمع الدولي من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والدول المراقبة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لاطلاع برنامج الصندوق الاستئماني في شمال أوغندا، واستكشاف فرص التمويل مباشرة من السفارات أو وكالات المعونة الإنمائية، وإبلاغهم بتطوير تعويضات *أونغوين*.

112- في أوائل عام 2024، نظم الصندوق الاستئماني للضحايا ورشة عمل مع جميع الشركاء المنفذين في أوغندا، والتي حضرها ممثلون عن سفارة هولندا في كمبالا، وهي الجهة المانحة الرئيسية لتنفيذ البرنامج في السنة السادسة. كما

زارت الجهة المانحة المجتمعات المتضررة في أحد المشاريع وورشة العمل الخاصة بجراحة العظام في مستشفى جولو الإقليمي للإحالة، وهو مرفق مدعوم بتمويل من الصندوق الاستئماني منذ عام 2008.

113- واصل الصندوق الاستئماني للضحايا مشاركته مع حكومة أوغندا وأجرى زيارة مجاملة لرئيس قضاة أوغندا في آذار/مارس 2024. هدفت الزيارة إلى تقديم تحديثات حول برنامج مساعدة الصندوق الاستئماني للضحايا في شمال أوغندا، بما في ذلك إنجازاته وتحدياته، وناقش التعاون المحتمل مع الجهات المانحة المحتملة والحكومة لبدء الاحتياجات التأهيلية التي تظل في المجتمعات بعد انتهاء برنامج مساعدة الصندوق الاستئماني. كما شارك الصندوق الاستئماني معلومات حول أمر التعويضات في قضية *أونغوين* وأعرب عن الحاجة إلى آلية تعويض بديلة للضحايا الذين سيقعون خارج نطاق قضية *أونغوين*.

8- برامج جديدة

114- في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أطلق مجلس الإدارة نداءً لجمع التمويل لبدء مشاورات تتعلق باعتبار برامج جديدة لصالح الضحايا. وأسفرت هذه الجهود عن تبرعات طوعية بقيمة 500 104 يورو من مالطا ونيوزيلندا في عام 2023، ومليون يورو من إسبانيا في عام 2024، حيث تم تخصيص 750 ألف يورو لأوكرانيا و250 ألف يورو لحالات أخرى.

ثالثاً – الهدف الثاني: الحضور المرئي والمرونة المالية

115- الهدف الثاني من الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة 2023-2025 يتناول حضور الصندوق الاستئماني المرئي ومرونته المالية (بما يتوافق مع الأهداف 4 و5 و9 من الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية).

ألف – المرونة المالية

116- في عام 2023، حقق للصندوق الاستئماني للضحايا زيادة في التبرعات بنسبة 40% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي التبرعات التي تلقاها من 28 دولة طرفاً 5 377 917.18 يورو. وهذا المبلغ هو الأعلى منذ المساهمة الأولى في عام 2004.

117- الدول الأطراف التالية ساهمت للصندوق الاستئماني في عام 2023: أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، شيلي، قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، المجر، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، نيوزيلندا، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة. ومن بين التبرعات، يأتي تسعة في المائة من المساهمين السنويين الثابتين بمبالغ تتراوح بين 000 10 يورو و000 100 يورو؛ و26 في المائة من الدخل المتوقع من الاتفاقيات المتعددة السنوات مع كندا وفنلندا وأيرلندا والسويد. وفي عام 2023، تلقى الصندوق تبرعات طوعية متزايدة بشكل كبير من خمس دول أطراف، بما في ذلك أموال من سفارتين في أوغندا. بالإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق تبرعات طوعية من دولة مانحة جديدة، بلغاريا ودولتين مساهمتين عائدتين، لاتفيا وسويسرا.

118- بالإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق الاستئماني للضحايا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليو 2024 مبلغ 606.22 399 3 يورو من تسع دول أطراف. وقد ساهمت الدول الأطراف التالية في الصندوق الاستئماني للضحايا في النصف الأول من عام 2024: النمسا وبلغاريا وكندا وجمهورية التشيك وفرنسا واليابان وليختنشتاين وهولندا وإسبانيا. وسيتم شمل التبرعات الإضافية التي وردت حتى آب/أغسطس 2024 وغيرها من التبرعات التي ما زالت جارية في فترة إعداد التقرير التالية. وترد تفاصيل التبرعات الطوعية من الدول الأطراف وكذلك التبرعات الخاصة الواردة في الملحق الثاني من هذا التقرير.

119- *الجهات المانحة متعددة السنوات*: التمويل متعدد السنوات الذي تلقاه الصندوق الإستئماني من كندا (المخصص لتعويضات المهدي وبرنامج مالي)، ومن فنلندا (المخصص للعنف الجنسي والعنف الجنساني)، ومن أيرلندا (المخصص للمساعدة والتعويضات والاتصالات)، وإسبانيا (المخصص لتعويضات لوبانغا، وأوكرانيا، وغيرها من الحالات التي لا يوجد حضور فيها للصندوق الاستئماني بعد) ومن أكبر مانح للصندوق الاستئماني للضحايا هي، السويد ممثلة من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

120- *ازدياد التمويل*: سعى العديد من المانحين إلى زيادة تمويلهم السنوي في عام 2023 والنصف الأول من عام 2024. وقد تلقى الصندوق الاستئماني زيادة كبيرة في التمويل، مثل النمسا من 30 ألف يورو في عام 2022 إلى 50 ألف يورو في عام 2023 و140 ألف يورو في عام 2024. وزادت بلجيكا مساهمتها بشكل كبير من 25 ألف يورو إلى 530 ألف يورو. وضاعفت جمهورية التشيك مساهمتها من عام 2023 إلى عام 2024 بمبلغ إجمالي يقارب 40 ألف يورو. وقدمت هولندا مساهمة كبيرة بمبلغ 729 299 1 يورو مخصصة لبرنامج مساعدة الصندوق الإستئماني الاستئماني في أوغندا والمشاورات في قضية *أونغوين*. وقدمت إسبانيا مساهمة تاريخية قدرها 250 ألف يورو في عام 2023 و2 مليون يورو في عام 2024 - حيث تم تخصيص مليون يورو لدعم برنامج تعويضات *لوبانغا*، وسيتم استخدام 750 ألف يورو لتمويل المشاورات وبرنامج المساعدة المستقبلي في أوكرانيا، وسيتم استخدام 250 ألف يورو لتمويل برامج مساعدة جديدة في حالات أخرى حيث لم يكن الصندوق الاستئماني نشطاً فيها بعد.

121- *جمع التبرعات الخاصة*: يتلقى الصندوق الإستئماني التبرعات من الأفراد وأعضاء هيئة موظفي المحكمة. ولتيسير هذا النوع من التبرعات، مكّن الصندوق الاستئماني للضحايا، بدعم من قلم المحكمة، من إجراء اقتطاعات آلية من الرواتب الشهرية من خلال نظام الإدارة الإلكترونية للمحكمة. كما قدم الصندوق الإستئماني لموظفي المحكمة الجنائية الدولية تحديثات عن برامجه وأنشطته من خلال جلسات فترة الغداء.

الدعم السياسي الضروري:

122- دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ لصالح ضحايا الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وأسرهم، وذلك في القرار A/RES/78/6 المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

123- وقد أعربت الدول الأعضاء عن دعمها القوي والعلني الصندوق الاستئماني للضحايا في الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023. وهذ الشعور بالمساهمة لصندوق الاستئماني للضحايا الذي تم التعبير عنه شفوياً تكرر صداه أيضاً في قرار جمعية الدول الأطراف رقم ICC-ASP/22/Res.23.

النهج لجمع التبرعات:

124- *المشاركة مع الجهات المانحة والجهات المانحة المحتملة*: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف الصندوق الاستئماني للضحايا جهوده لتعبئة الموارد من الجهات المانحة العامة من خلال التركيز على (أ) العلاقات مع الجهات المانحة المتعددة السنوات وخاصة استمرارها، و (ب) زيادة التبرعات السنوية من الدول الأطراف، و (ج) جذب دول أطراف جديدة لتصبح جهات مانحة، و (د) إنشاء علاقات مع الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى والمنظمات الدولية لأغراض جمع التبرعات، و (د) التواصل مع الدول الأطراف في مكاتبها القطرية للنظر في الدعم المالي المباشر من السفارات، و (هـ) المناقشة مع الدول الأطراف خلال الاجتماعات الثنائية والإقليمية للنظر في التمويل المحتمل من وكالات التعاون الإنمائي.

125- شارك أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل ناشط ومستمر في الاجتماعات الثنائية والإقليمية مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة بما في ذلك ممثلو الدول الأطراف والمنظمات المانحة ذات الصلة.

126- *سياسة واستراتيجية جمع الأموال*: في كانون الأول/ديسمبر 2023، أجاز مجلس الإدارة للأمانة العامة بتجربة فرض رسوم بنسبة سبعة في المائة على التبرعات الطوعية، رهناً بموافقة المانحين، لتوجيهها إلى دعم تكاليف البرامج. وستتيح هذه التجربة للصندوق الاستئماني تقييم احتمالية قبول المانحين لهذه الممارسة وإطلاع تطوير سياسة بشأن فرض واستخدام دعم تكاليف البرامج. وبناءً على مراجعة القدرات التي أجراها المدير التنفيذي، من المتوقع أن يوافق مجلس الإدارة في النصف الثاني من عام 2024 على استراتيجية تعبئة الأموال.

127- *الكفاءة* – يعمل الصندوق الاستئماني للضحايا حالياً على النظر في أنظمته وعملياتها المالية، التي يتم تمويلها بالاشتراك مع قلم المحكمة. وفي عام 2023، تم التعاقد مع شركة خارجية لمراجعة الأنظمة المالية الحالية ضمن الصندوق الاستئماني، ومن المتوقع أن يتم تحسين العمليات وإنشاء التآزر والكفاءة داخل كل من الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة من خلال مزيد من دمج عملية "من السجل إلى التقرير" للصندوق الاستئماني مع عملية "من السجل إلى التقرير" للمحكمة.

باء- الحضور المرئي

128- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الصندوق الاستئماني للضحايا على زيادة مشاركته مع الجهات الفاعلة الخارجية بهدف تعزيز المساءلة وتقوية الشراكات لتعويض الضحايا عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة للجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

الأحداث الرئيسية والمشاركات

129- *الاتحاد الأوروبي*: سعى الصندوق الإستئماني إلى تعميق مشاركته مع الاتحاد الأوروبي من خلال التعامل مع رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، وهيئة العمل الخارجي الأوروبي، وفريق مجلس الاتحاد الأوروبي العام المعني بالقانون الدولي العام – والمحكمة الجنائية الدولية.

130- *الدورة الثانية والعشرون لجمعية الدول الأطراف*: عقد الصندوق الاستئماني للضحايا اجتماعات مع ممثلي الدول الأطراف والمجتمع المدني لتعزيز الحوار وزيادة الوعي بأنشطة الصندوق الإستئماني ونتائج برامجه. ونظم الصندوق

الاستئماني حدثاً جانبياً لاستكمال تنفيذ برنامج تعويضات كاتانغا، والذي استضافته سبع دول أطراف من جميع المناطق. كما استضاف الصندوق الاستئماني للضحايا حدثاً جانبياً بعنوان "محكمة جنائية دولية تركز على الضحايا: تواجه التحديات التي تحول دون تحقيق حقوق الضحايا والعدالة التعويضية من 1998 إلى 2023" بالاشتراك مع الدول الأطراف والمجتمع المدني. كما تمت دعوة الصندوق الاستئماني للتحدث في حدثين جانبيين آخرين ومشاورتين مغلقتين إضافيتين مع المجتمع المدني ونقابة المحامين في نيويورك.

131- *يوم العدالة الجنائية الدولية*: بمناسبة يوم العدالة الجنائية الدولية، الموافق 17 تموز/يوليو 2024، تعاون الصندوق الاستئماني للضحايا مع المحكمة في تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية بعنوان "الروابط المشتركة"، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والذي عُرض بين تموز/يوليو وآب/أغسطس 2024. يقدم المعرض لمحة عن قصص الناجين من النزاعات في جميع أنحاء العالم، حول تجاربهم الشخصية من العنف الذي لا يمكن تصوره، والأذى، والخسارة، ولكن أيضاً قصص روابطهم والأسرة والمجتمع والأمل. هناك أيضاً قصص من المستفيدين من بعض أوامر التعويض الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، التي نفذها الصندوق الاستئماني للضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكيف ساعدت التعويضات في إعادة بناء الحياة.

132- *الاجتماعات الدبلوماسية*: عمل الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل كبير مع الشركاء على المستويين الثنائي والإقليمي، بما في ذلك الزيارات رفيعة المستوى وغيرها من الزيارات التي قام بها أصحاب المصلحة إلى مقر المحكمة، وفي نيويورك خلال دورة جمعية الدول الأطراف، وفي السفارات في لاهاي وفي المكاتب القطرية، بما في ذلك مع آليات الأمم المتحدة في الميدان.

133- *منظمات المجتمع المدني*: عزز الصندوق الاستئماني للضحايا مشاركته مع منظمات المجتمع المدني من خلال المشاركة لمدة أسبوع في الاجتماع السنوي للمنظمات غير الحكومية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في عامي 2023 و2024، وفي الاجتماعات التحضيرية للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة وأثنائها. وتعاون الصندوق الاستئماني للضحايا مع منظمات المجتمع المدني في البلدان التي لديه برامج فيها، لبناء علاقات أقوى من أجل الأعمال المشتركة لصالح الضحايا وسلامة نظام العدالة الجنائية الدولية. كما شاركت أمانة الصندوق الاستئماني ومجلس إدارتها وعقدت مشاورات غير رسمية مع منظمات المجتمع المدني خلال اجتماعات مجلس الإدارة في لاهاي ونيويورك. كما تعاون الصندوق الاستئماني للضحايا مع منظمات المجتمع المدني طوال عملية صياغة خطة تنفيذ برنامج التعويضات في قضية *أونغوين*.

134- *المشاركة البرلمانية*: في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الصندوق الاستئماني للضحايا في لاهاي مع كبار أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي لتقديم تأثير عمله، والذي يستفيد من التبرعات من السويد باعتبارها المانح الأكبر للصندوق الاستئماني للضحايا. كما تمت دعوة الصندوق الاستئماني للضحايا للتحدث إلى البرلمانيين في المملكة المتحدة بالاشتراك مع منظمة "ريدرس" ومناقشة القضية المتعلقة بتجميد الأصول والتعويضات المحتملة في أوكرانيا.

الاتصالات

135- وبمساهمة من أيرلندا، تم تعيين مستشار اتصالات في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 للعمل على استراتيجية اتصالات محددة. ونظر المجلس في المسودة الأولى لسياسة اتصالات الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن البيانات العامة واستراتيجية الاتصالات في كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي سيتم تحديثها بشكل أكبر بعد التغذية الراجعة من

المجلس الإداري في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2024 ومن موظفي أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا. وتركز الاستراتيجية على خمسة ركائز: (1) تطوير المحتوى حول أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا وعملياته وأهدافه؛ (2) نشر المعلومات من خلال قنوات الصندوق الاستئماني للضحايا المختلفة؛ (3) توحيد المعرفة على موقع الصندوق الاستئماني على الإنترنت كملف بيانات مركزي؛ (4) وضع الصندوق الاستئماني للضحايا في الصحافة التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى؛ و(5) التواصل مع جماهير متنوعة في منتديات متنوعة مثل الأحداث والبودكاست والافتتاحيات والمدونات. وبفضل توفر نقطة اتصال مخصصة، عزز الصندوق الاستئماني تعاونه وتنسيقه مع قسم المعلومات العامة والتوعية التابع لقلم المحكمة لتحديد أوجه التآزر، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والخصائص المميزة للاتصالات بين المحكمة والصندوق الاستئماني. وقد عمل الصندوق الاستئماني على تطوير محتوى جديد يعكس أهدافه الاستراتيجية، وجدولة النشر المنتظم للتيقن من تدفق مستمر للمعلومات مع جمهوره وأصحاب المصلحة.

136- *العلاقات الإعلامية*: أجرى الصندوق الاستئماني للضحايا عملية تنظيف وتحديث شاملة لقاعدة بيانات وسائل الإعلام للتيقن من دقتها وملاءمتها. وفي عام 2023، أصدر الصندوق الاستئماني أكثر من 25 بياناً صحفياً و12 بياناً صحفياً وأخباراً في عام 2024 تتعلق بالتبرعات والتحديثات بشأن أنشطة البرنامج بما في ذلك حفل *كاتانغا* الرمزي، ونداء لتمويل التعويضات لقضية *أونغوين* وبيان من مجلس الإدارة. وقد تم توفير هذه البيانات باللغتين الرسميتين للمحكمة وأحياناً باللغة الإسبانية عند الاقتضاء. وقد نُشرت كافة هذه الأخبار على موقعي الصندوق الاستئماني للضحايا والمحكمة الجنائية الدولية ومنصات التواصل الاجتماعي. كما تم ترتيب العديد من المقابلات والدردشات غير الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مقابلة مع بي بي سي أفريقيا والتغطية الإعلامية لحفل *كاتانغا* الذي أقيم في بونيا.

137- *الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي*: كان الصندوق الاستئماني للضحايا يتتبع التفاعل وبث إلى مقاطع المحتوى عبر المنصات المختلفة لقياس أداء محتوى الصندوق الاستئماني، وتوفير التحليل لقياس فعالية المحتوى وعمل التعديلات اللازمة. وفي أوائل عام 2024، أنشأ الصندوق الاستئماني حضوراً جديداً على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال موقع لينكدإن. بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وأيار/مايو 2024، وعبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها مثل (إكس، ولينكدإن وفايسبوك ويوتيوب)، اكتسب الصندوق الاستئماني 821 21 ظهوراً (+772.5 في المائة)، و 374 1 تفاعلاً (+6145.5 في المائة)، و998 نقرة على رابط المقطع المنشور (+166,7 33 في المائة) بمعدل تفاعل 6.3 في المائة (+15,8 6 في المائة).

138- *البث الصوتي*: رتب الصندوق الاستئماني للضحايا عدة فرص للبث الصوتي، بما في ذلك مع منظمة حقوق الضحايا، ومجلة العدالة الدولية من معهد العلوم السياسية، في نيسان/أبريل 2024، ليتم نشرها بعد فصل الصيف. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل وإطلاق تعاون مع تحالف منظمة "سايتس أوف كونشنس" بحلول منتصف تموز/يوليو. ويتم مناقشة للتعاون في مرحلتها المبكرة للبث الصوتي والأنشطة الأكاديمية القادمة.

139- *الموقع الإلكتروني*: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الصندوق الاستئماني للضحايا على تحديث محتويات موقعه الإلكتروني وأجرى تقييماً لتحسينه. وبعد التقييم، شرع الصندوق الاستئماني للضحايا في إجراء مشاورات واستكشاف الخيارات لتحسين هيكل الموقع الإلكتروني الحالي، والأموال اللازمة، وما إذا كان ينبغي دمج موقع الصندوق

الاستئماني للضحايا ضمن موقع المحكمة الإلكتروني من أجل وجود رقمي متماسك أم لا. ولا تزال المسألة معلقة بقرار من مجلس الإدارة.

رابعاً – الهدف الثالث: تبادل المعرفة والخبرة

140- إن تبادل المعرفة والخبرة يشكل هدفاً استراتيجياً رئيسياً للصندوق الاستئماني للضحايا كما ينعكس في الهدف 3 من الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للفترة 2023-2025 (متطابق مع الأهداف 4 و5 و6 و10 من الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية). وهذا يتطلب التواصل بشأن الأنشطة والنتائج والدروس المستفادة (كما ينعكس في الهدف 2 من الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة 2023-2025) فضلاً عن التعاون مع أصحاب المصلحة المتنوعين لتبادل الأفكار. وعلى هذا النحو، تم إجراء الأحداث والأنشطة التالية، سوية مع المنظمات والمؤسسات والدول الشريكة، بروح تبادل المعرفة والخبرة في مجال التعويضات والعدالة الدولية.

الرصد والتقييم:

141- واصل صندوق الصندوق الاستئماني للضحايا تقديم المساعدة والمشورة فيما يتعلق برصد المشاريع ذات الصلة وتحسين أدوات ونظم جمع البيانات. وتم تنظيم اجتماعات ثنائية بشأن الرصد والتنفيذ مع الشركاء المنفذين، كما تم عقد جلسات لتعزيز القدرات لتحسين الإبلاغ عن النتائج. ويدرس الصندوق الاستئماني التعاقد مع منظمة خارجية لإنشاء نظام معلومات إدارية لجمع البيانات وتحليلها وتوفير جميع بيانات الرصد والتقييم في مكان واحد، وتحليل البيانات لكل بلد.

التقييمات المستقلة الخارجية لبرامج تعويضات الصندوق الاستئماني للضحايا:

142- تماشياً مع معايير التقييم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة، يلتزم الصندوق الاستئماني للضحايا بإجراء تقييم صارم ومحايد ومنهجي ومستقل لمشاريعه وبرامجه لتقييم مستوى تحقيق النتائج المتوقعة وغير المتوقعة باستخدام معايير مثل الصلة والفعالية والكفاءة والتأثير والاستدامة. وقد كلف الصندوق الاستئماني للضحايا فريق تقييم مستقل من جامعة إدنبرة بتقييم فعالية برنامج تعويضات الضحايا في قضايا *كاتانغا ولوبانجا والمهدي*. وفي قضية *كاتانغا* ، أجرى الفريق استطلاعات متعددة الأساليب، بما في ذلك المقابلات النوعية، مع الضحايا الموجودين في إقليم إيتوري ومقابلات مع المخبرين الرئيسيين الآخرين. وقد تم تقديم النتائج النهائية للإستطلاع إلى مجلس الإدارة في حزيران/يونيو 2024، وسيتم الانتهاء من التقرير النهائي وتقديمه إلى الدائرة الابتدائية في كانون الأول/ديسمبر 2024 كجزء من التقرير النهائي لبرنامج تعويضات *كاتانغا* . وسيتم تنظيم حدث جانبي خلال الدورة الثالثة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر 2024 لتقديم نتائج التقييم.

143- وفي قضية *لوبانغا*، استكمل المقيّمون المستقلون وضع المنهجيات، وتم الانتهاء من المقابلات مع أصحاب المصلحة والضحايا في قضية *لوبانغا*. وتم تحليل النتائج الأولية وتقديم مسودة التقرير الأولية، والتي هي في مرحلة المراجعة من قبل الصندوق الاستئماني للضحايا. ومن المتوقع الانتهاء من التقرير النهائي في نهاية عام 2024.

144- كما أحرز الصندوق تقييم عملية التعويضات في قضية *المهدي* تقدماً أيضاً. فبعد تطوير المذكرة المفاهيمية في النصف الأول من عام 2023، بدأ فريق المقيمين في جمع البيانات وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة وعمل على أسئلة مستهدفة لفهم تأثير التعويضات على حياة الضحايا. والهدف من التقييم في هذه الحالة هو تقييم عنصرين

متقاطعين بعمق أكبر، وهما التكامل (المحتمل) بين تدابير التعويض المختلفة ومشاركة الضحايا – رجالاً ونساءً – في العمليات القائمة. وقد اكتملت مرحلة المراجعة المكتبية والمقابلات مع الضحايا، بينما لا تزال المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين مستمرة. وقد خضع التقرير الأولي لمراجعات صارمة وتلقي تعليقات من كل من لجنة مراجعة الصندوق الاستئماني للضحايا ولجنة علمية من الخبراء في البرامج والقانون والجنس وحساسية النزاع. ومن المتوقع أن يكتمل التقرير النهائي في نهاية عام 2024.

145- بالاشتراك مع جامعة إدنبرة، يجري الصندوق الاستئماني للضحايا تقييماً لبرنامج المساعدة في أوغندا. والهدف الرئيسي من هذا التقييم هو فهم تجارب المستفيدين من برامج مساعدة الصندوق الاستئماني للضحايا في الدورة الأخيرة وارتباطاتها بالعمليات المحلية والأوسع نطاق اً في أوغندا. ويسترشد التقييم بسؤالين رئيسيين: (1) كيف تم تنفيذ تفويض المساعدة في أوغندا، وخاصة في الدورة الجارية (2019 – 2024)؟ و(2) كيف تتماشى الخدمات المختلفة المقدمة كجزء من تفويض المساعدة وتتكامل مع الجهود الأخرى (المجتمعية والوطنية والدولية) لضمان الاستدامة طويلة الأجل؟ وقد تم تقديم المسودة الأولى وعرض النتائج الأولية في الربع الثاني من عام 2024. وقد قدم فريق الرصد والتقييم وفريق أوغندا التابعين للصندوق الاستئماني للضحايا ملاحظات فيما يتعلق بالتقرير الأولي، ويتم دمجها في الكتابة الجارية للمسودة الثانية.

تقييم البرامج من خلال أساليب التصوير الفوتوغرافي ورواية القصص:

146- تعاون الصندوق الاستئماني للضحايا مع شركة تدعى "فوسيز ثات كاونت" لتجربة تقنية رائدة تسمى "فوتو فويس"، حيث يتم استخدام التصوير الفوتوغرافي كطريقة بصرية لسرد القصص والعلاج لقياس فعالية برامج الصندوق الاستئماني للضحايا من خلال عدسة وأوصاف الضحايا. تم استخدام هذه الطريقة الجديدة، وهي نهج قائم على المجتمع الذي يجمع بين الروايات والصور التي التقطها المستفيدون من برنامج جمهورية أفريقيا الوسطى، كمبادرة تجريبية. ونهج "فوتو فويس" هو عملية تشاركية تجمع بين التصوير الفوتوغرافي ورواية القصص، لفهم والتقاط وتوثيق التغييرات التي حدثت في حياة الأفراد من خلال تحليل الصور التي التقطها المشاركون أنفسهم، وتيسير المناقشات الجماعية التي تسمح للضحايا المشاركين بمعالجة مشاركتهم وانعكاساتهم كمجتمع.

147- كانت إحدى المبادرات التجريبية الأخرى هي التعاون بين الصندوق الاستئماني للضحايا ومنظمة "فوسيز ثات كاونت" في كوت ديفوار، باستخدام تقنية رائدة تسمى "سنس مايكر" تضمنت هذه المنهجية القائمة على سرد رواية لجمع آراء أو قصص أو تجارب المستفيدين من الضحايا في كوت ديفوار حول شفائهم وتعافيهم، وتأثير برنامج الصندوق الاستئماني للضحايا على هذه العملية. ومن المفيد بشكل خاص الحصول على بصائر حول جوانب أقل ملموسة مثل السلوكيات والدوافع والقيم والإدراك والديناميكيات. كما يتيح فهم اً أفضل للواقع من خلال عيون المستجيبين ويساعد في توليد رؤى قابلة للتنفيذ وتوجيه التدخلات في الأنظمة والعمليات المعقدة. وقد تم تحليل النتائج وتم الانتهاء من إعداد التقرير في نهاية عام 2023.

التبادل مع خبراء التعويضات على المستوى الدولي:

148- شارك الصندوق الاستئماني للضحايا في مؤتمرات أكاديمية ومهنية تتعلق بالتعويضات وحقوق الضحايا، بما في ذلك تلك التي عقدت في جامعة فيينا في النمسا؛ وفي قمة "العالم من أجل أوكرانيا" في رزيسوف، بولندا؛ فضلاً عن

العديد من التدخلات عن بعد للأحداث التي نظمتها منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تعاني من حالات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ، شارك الصندوق الاستئماني للضحايا في ورشة عمل مشتركة مع قسم شؤون الضحايا والضحايا التابعين لقلم المحكمة وقسم قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار وقسم المعلومات العامة والتوعية لتعزيز الدروس حول مشاركة الضحايا وتقييم برامج التعويضات. كما شارك الصندوق الاستئماني للضحايا أيضاً في المائدة المستديرة لمكتب المدعي العام بشأن التحقيقات المستندة إلى الصدمات.

149- وقد تعاون الصندوق الاستئماني للضحايا مع السلطات الأوكرانية وسجّل الأضرار في أوكرانيا للنظر في التعاون المحتمل وتبادل الخبرات والتآزر في الجهود الرامية إلى معالجة ضحايا الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة في حالة أوكرانيا. وانضم الصندوق الاستئماني للضحايا إلى مهمة مع رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية في حزيران/يونيو 2024 إلى بولندا وأوكرانيا للقاء وتبادل وجهات النظر مع المسؤولين الحكوميين الأوكرانيين والمجتمعات الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المتضررة. وواصل الصندوق الاستئماني للضحايا تعاونه مع منظمات مختلفة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، التي تعمل في سياق أوكرانيا لتقديم المشورة للحكومة بشأن مبادرات التعويض.

التبادل مع مبادرات/مقدمي التعويضات الوطنية:

150- واصل الصندوق الاستئماني للضحايا مناقشته مع المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق حكمها الأول بشأن التعويضات الذي صدر في حزيران/ يونيو 2023. وعُقدت مائدة مستديرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لمناقشة مستقبل التعويضات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويواصل الصندوق الاستئماني للضحايا المشاركة بنشاط في جميع فعاليات التعويضات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى.

151- بالتعاون مع ممثلي الأمم المتحدة، قدم الصندوق الاستئماني للضحايا المشورة في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مشروع القانون المتعلق بالصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي وضحايا الجرائم ضد السلام والأمن الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. طوال فترة إعداد التقرير، بقي الصندوق الاستئماني للضحايا منخرط اً في هذه المسألة، حيث شارك بخبرته وخبرته في مجال التعويضات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيار/مايو 2024، قام الصندوق الاستئماني للضحايا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتيسير ورشة عمل لصالح مسؤولي الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي لتبادل الخبرات والتحديات والدروس المستفادة في تحديد الضحايا وتصميم برامج التعويض وتنفيذها.

التبادل مع المجتمع المدني:

152- عمل الصندوق الاستئماني للضحايا طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع العديد من الخبراء والمتخصصين، بما في ذلك في تنفيذ التعويضات، وتقييم البرامج، والاستشارة القائمة على الصدمات، والدعم الشامل للضحايا، بهدف تعزيز شبكته مع المنظمات غير الحكومية المنفذة وخبراء الجامعات.

153- في حزيران/يونيو 2023 وفي تموز/يونيو 2024، شارك الصندوق الاستئماني للضحايا في اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدتها المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية. عرض ممثلو الصندوق الاستئماني للضحايا التقدم المحرز في تنفيذ التعويضات والأنشطة البرنامجية، وأجابوا على أسئلة ومخاوف ممثلي المجتمع المدني، وحددوا سبل المزيد من المشاركة المحتملة، بما في ذلك ما يتعلق بالبلدان التسعة التي لا يعمل فيها الصندوق الاستئماني بعد. ويشارك

الصندوق الاستئماني أيضاً مع المجتمع المدني في تطوير برنامج التعويضات في قضية *أونغوين*. كما أجرى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا مشاورات غير رسمية مع ممثلي المجتمع المدني خلال اجتماع المجلس في لاهاي وقبيل الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2023.

خامساً – الهدف الرابع: الأداء التنظيمي

154- يعالج الهدف الرابع من الخطة الاستراتيجية الأداء التنظيمي بشأن الضحايا (المتوافق مع الأهداف 1 و6 و7 و8 و9 من الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية).

155- الحوكمة: واصل مجلس الإدارة تركيزه على تعزيز حوكمة الصندوق الاستئماني للضحايا، بما في ذلك تحسين تنفيذ أنشطة البرنامج وعملياته، وزيادة عمل الصندوق الاستئماني المرئي وتعبئة الموارد لصالح الضحايا. وفي كانون الثاني/يناير 2024، وافق مجلس الإدارة على برنامج عمله والأنشطة المخطط لها لعام 2024. كما أنشأ مجلس الإدارة فريقاً للإدارة العليا لدعم المدير التنفيذي وتقديم المشورة له بشأن المسائل الاستراتيجية. ويجري حالي اً مراجعة اختصاصات فريق الإدارة العليا.

156- *المساءلة المؤسسية*: شارك الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل أكبر مع آلية المراجعة واختتم تقييم جميع توصيات مراجعة الخبراء المستقلين المتعلقة بالصندوق الاستئماني للضحايا في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعقد مجلس الإدارة جلسة مع آلية الرقابة المستقلة في حزيران/يونيو 2024 لمراجعة حالة التوصيات الصادرة مسبقاً فيما يتعلق بأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا. وواصل الصندوق الاستئماني مشاركته الوثيقة مع لجنة الميزانية والمالية، والمراجعة الخارجية والداخلية، فضلا عن جمعية الدول الأطراف وأي آليات مساءلة أخرى لضمان تحسين الإدارة. وقدم الصندوق الاستئماني للضحايا أعماله في الاجتماعات الدورية للفريق العامل في لاهاي والفريق العامل في نيويورك.

157- *التكامل والتعاون مع المحكمة*: عقد المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا اجتماعات أسبوعية مع رئيس قلم المحكمة في عام 2023 التي تحولت إلى اجتماعات نصف شهرية في عام 2024. وشارك الصندوق الاستئماني للضحايا في ورش العمل التي نظمها قلم المحكمة بشأن العمليات الميدانية والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين . شارك رئيس قلم المحكمة، بصفته مستشار اً للمجلس، في حلقة عمل استعراضية استمرت طوال اليوم لبرامج الصندوق الاستئماني للضحايا.

158- *التعزيز التنظيمي ورفاه الموظفين*: بدعم من قسم الموارد البشرية في قلم المحكمة ومشاركة وحدة الصحة المهنية، تم تنظيم رحلة عمل للموظفين مع كافة موظفي اًلصندوق الاستئماني للضحايا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

159- *تحديد أولويات التعزيز التنظيمي وفق اً للخطة الإستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا 2023-2025*: وفقاً للخطة الإستراتيجية للصندوق الاستئماني 2023-2025، في أيلول/سبتمبر 2023، بدأ الصندوق بعمل مراجعة لتعزيز المجالات المختلفة لإدارته وقرر إعطاء الأولوية لأربعة نواحي من الأداء التنظيمي.

160- *تقييم النوع الجنساني لبرامج الصندوق الاستئماني للضحايا*: بدعم من الصندوق الاستئماني للضحايا، سوية مع السويد وهو أكبر جهة مانحة، ممثلة بالوكالة السويدية للتنمية الدولية، قام الصندوق بصياغة الاختصاصات وتعيين خبير في النوع الجنسي في عام 2023 لإجراء تقييم شامل للجنسانية في برامج الصندوق الاستئماني. وقبل ذلك، تم إجراء تدقيق جنساني للبرامج في مالي، بتمويل من كندا. والهدف من التقييم الشامل للنوع الجنسي هو تقييم الاستراتيجية

والسياسات والبرامج والممارسات والقدرات والأنشطة الحالية للصندوق الاستئماني للضحايا للتمكن من تحديد الإجراءات والتغييرات التي يمكن للصندوق الاستئماني تنفيذها لتحقيق طموحاته فيما يتعلق بالجنسين ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين. التقييم مستمر بما في ذلك تقديم المشورة بشأن تطوير برنامج تعويضات *أونجوين*. ويعتزم الصندوق الاستئماني إطلاق سياسته المتعلقة بالنوع الجنسي في نهاية عام 2024.

161- *حساسية النزاع لبرنامج الصندوق الاستئماني للضحايا في مالي وبرمجة الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل عام*: تم تعيين خبير لتقييم نهج مراعاة حساسية النزاع ومبدأ "عدم الإضرار" لبرنامج *المهدي* للتعويضات والمساعدة في مالي. وفي عام 2023، استمر تقييم تدخلات الصندوق الاستئماني، بهدف وضع خطة عمل لنهج التعامل مع حساسية النزاع لتحقيق أقصى قدر من التأثيرات الإيجابية وضمان عدم إلحاق الضرر بالأطراف المعنية. وفي عام 2024، يعتزم الصندوق الاستئماني توسيع نطاق المراجعة لتقييم النهج الشامل لحساسية النزاع في جميع برامج الصندوق الاستئماني للضحايا.

162- *الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش*: أجرى الصندوق الاستئماني للضحايا تمرين لاستعراض السياسات والاستراتيجيات الحالية التي تركز على الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش ضمن المحكمة، واستعراض السياسات وأدوات الشركاء المنفذين بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش، بالإضافة إلى تحليل للثغرات. وعقدت اجتماعات ثنائية مع مختلف الأجهزة والإدارات التابعة للمحكمة التي شاركت مع الضحايا والأشخاص المعرضين للخطر ضمن الإرشادات الحالية للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش. كما عقد الصندوق الاستئماني اجتماعات مع خبراء من تحالف "سي أيتش إس" واليونيسيف لمناقشة كيفية تعزيز إطار عمل الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش في الصندوق الاستئماني للضحايا. تحالف "سي أيتش إس" هو تحالف عالمي للمنظمات الإنسانية والتنموية ملتزم بجعل عمل المساعدات أفضل للناس من خلال تطبيق المعيار الإنساني الأساسي ("سي أيتش إس").

163- *منع أعمال الاحتيال*: في الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ الصندوق الاستئماني للضحايا بإجراءات لتعزيز إطار إدارة مخاطر الاحتيال الخاص به. شكل الصندوق الاستئماني فريق اً للعمل على تمرين لتقييم الإطار الحالي المطبق على أعمال الصندوق الاستئماني وشركائه المنفذين، بما في ذلك استعراض ومراجعة السياسات والإصدارات الإدارية والإجراءات العملياتية والممارسات الحالية، من أجل تحديد الفجوات الحالية ومجالات التحسين. ونتيجة لذلك، سيقوم الصندوق الاستئماني بصياغة خطة عمل مع مقاييس تستند على أفضل الممارسات وبالتشاور مع قلم المحكمة، لتعزيز الوقاية والكشف والإبلاغ والاستجابة لحالات الاحتيال في تنفيذ مشاريع الصندوق الاستئماني للضحايا .

المساعدة التي يقدمها قلم المحكمة:

164- إن جزءاً أساسياً من أعمال الصندوق الاستئماني للضحايا يعتمد على المساعدة والدعم التي يقدمهما قلم المحكمة، كما هو منصوص عليه في الملحق الخاص بالقرار ICC-ASP/1/Res.6 والقرار ICC-ASP/3/Res.7. ويود مجلس الإدارة أن يعرب عن تقديره للدعم القيّم والمشورة التي طلبها وقدمها رئيس قلم المحكمة المنتهية ولايته ومكتبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في العملية الانتقالية.

165- كان التعاون مع وحدة المشتريات وكذلك مع المكتب القانوني لقلم المحكمة مثمراً وتعاونياً وسريعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستفاد الصندوق الاستئماني بشكل كبير من التعاون الوثيق مع مكاتب البلدان، وقسم دعم المحامين، وقسم دعم العمليات الخارجية، وقسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار ودعمهم في عمل تنظيم البعثات أو من الممثلين القانونيين للضحايا وفي عملية التحقق من المستفيدين لأغراض التعويضات في قضية *المهدي*. وكان دعم مكاتب البلدان ضروري اً بشكل خاص لمواصلة أعمال التوعية و/أو تنفيذ البرامج بنجاح في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ومالي، وأوغندا.

166- وبفضل المساعدة القيّمة التي قدمها قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة، تمكن الصندوق الاستئماني من توظيف موظفين لمهام قصيرة الأجل ومستشارين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن المتدربين والمهنيين الزائرين للمساعدة في أنشطة الصندوق الاستئماني. ولعب قسم المعلومات العامة والمكاتب القطرية دوراً حاسماً في المساهمة في تحسين دور الصندوق الاستئماني المرئي في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية.

167- يود مجلس الإدارة أن يعرب عن تقديره للخدمات والدعم الذي قدمه رئيس قلم المحكمة والمكاتب القطرية والأقسام ذات الصلة في قلم المحكمة، خاصة في إعداد الزيارات الميدانية وأثنائها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وأوغندا، وأوكرانيا، فضلاً عن الأنشطة في إعداد وتنفيذ منح التعويضات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وأوغندا. كما أعرب مجلس الإدارة عن تقديره لقلم المحكمة أثناء زيارته إلى لاهاي في أيلول/سبتمبر 2023 وحزيران/يونيو 2024 وإلى نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2023، عندما اجتمع في عدة جلسات مع الأقسام المختلفة في قلم المحكمة.

168- *الممثلون القانونيون للضحايا*: واصل الصندوق الاستئماني الحفاظ على علاقة وثيقة، من خلال الاجتماعات المنتظمة وتبادل المعلومات، مع جميع الممثلين القانونيين للضحايا في بلدان حالات المحكمة الجنائية الدولية، حيث ينشط فيها الصندوق الاستئماني، وكذلك أثناء تنفيذ التعويضات.

الميزانية البرنامجية لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا (البرنامج الرئيسي السادس)

169- نفذ الصندوق الاستئماني للضحايا أكثر من 96 في المائة من الميزانية العادية المعتمدة لعام 2023 لأمانة الصندوق الاستئماني (البرنامج الرئيسي السادس).

170- بالنسبة للميزانية العادية لعام 2024 لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، وافقت الجمعية على ميزانية إجمالية قدرها 000 324 4 يورو، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 11.2 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2023.

171- وبالنسبة لعام 2025، اقترحت أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ميزانية قدرها 700 799 4 يورو أي زيادة بنسبة 11 في المائة عن ميزانيتها المعتمدة لعام 2024. وفي المجمل، اقترحت المحكمة ميزانية قدرها 700 198 206 يورو لعام 2025. وتشكل موارد أمانة الصندوق الاستئماني لعام 2025 ما نسبته 2.4 في المائة من الميزانية الإجمالية للمحكمة، ودعم أنشطة جميع الضحايا في القضايا التي أدانتهم المحكمة بها. وترد تفاصيل اقتراح الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/23/10).

التدقيق الخارجي:

172- قدم المدقق الخارجي للصندوق الاستئماني للضحايا وللمحكمة رأي تدقيق غير معدل حول البيانات المالية للصندوق الاستئماني للسنة المالية 2022.

173- يتولى مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا، للسنة المالية الثالثة، مهمة المراجع الخارجي للصندوق الاستئماني للضحايا وللمحكمة الجنائية الدولية.

174- يتضمن تقرير المراجعة للسنة المالية 2022 ثلاث توصيات: (1) الامتثال للمبادئ التوجيهية للإدارة المالية في وثيقة الالتزامات المتنوعة وتعزيز الرقابة الداخلية على النقد للحد من المخاطر؛ (2) إنشاء إجراء محدد وموحد لتأكيد الاستلام من أجل تعزيز الشفافية وتلافي المخاطر المحتملة؛ و(3) تعزيز الرقابة التي يقوم بها مديرو البرنامج للتحقق بشكل أكبر من إجراءات التحقق فيما يتعلق بتفاصيل الأموال التي يستخدمها شركاء تنفيذ الصندوق الاستئماني.

175- تعتبر التوصية الحالية للصندوق الاستئماني للضحايا 2021-1 "الضوابط الداخلية للشركاء المنفذين" بأنها منفذة بالنظر إلى التحسن الذي تم إحرازه خلال العام وعدم وجود أوجه قصور جديدة. لا تزال التوصية الحالية المتعلقة بالصندوق الاستئماني 2018-1 "تكييف الإطار العام للميزانية" مصنفة بأنها منفَّذة جزئي اً.

176- وكجزء من عملية التدقيق، سعى الصندوق الاستئماني للضحايا إلى تغيير السياسة المحاسبية من خلال عدم الإبلاغ عن المخصصات التي يخصصها مجلس الإدارة لبرامج التعويضات كمخصصات (التزامات). وذلك من أجل عكس استقلالية مجلس الإدارة والمرونة المطلوبة لإعادة تخصيص الموارد إذا لزم الأمر. لم يوافق المدققون الخارجيون على توصيف المخصصات، وبالتالي فإن المخصصات في البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لا تزال تنعكس كمخصصات. وتظل التوصية الحالية ذات الصلة للصندوق الاستئماني 2021-1 مصنفة على أنها غير منفذة.

الملحق الأول

دعوة لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للضحايا لدى المحكمة الجنائية الدولية

يتقدم الصندوق الاستئماني للضحايا لدى المحكمة الجنائية الدولية بإهداء تحياته إلى الدول الأطراف ويشرفه أن يشير إلى المادة 79 من نظام روما الأساسي والقرار ICC-ASP/1/Res.6 الذي تم بموجبه إنشاء صندوق استئماني لصالح ضحايا الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأسر هؤلاء الضحايا.

يشير الصندوق الاستئماني للضحايا إلى التقرير المقدم إلى جمعية الدول الأطراف بشأن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2023 (ICC ASP/21/14) وإلى قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/22/Res.3 (الفقرة 117)، حيث يدعو الصندوق الاستئماني للضحايا "الدول والمنظمات الدولية والحكومية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى إلى تقديم تبرعات طوعية، وفقاً لقدراتهم المالية، إلى صندوق الضحايا الاستئماني".

ويدعو الصندوق الاستئماني للضحايا الدول الأطراف إلى الالتزام بدعمها المعنوي والسياسي والمالي، بشكل تبرعات طوعية، لمساعدة الصندوق الاستئماني في جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا من الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي من خلال تقديم التعويضات التي أمرت بها المحكمة وغيرها من البرامج لصالح الضحايا.

تبقى تعويضات الضحايا تحتل مكانة بارزة في عمل المحكمة، حيث نفذ الصندوق الإستئماني للضحايا أوامر التعويض في أربع قضايا وهي؛ قضايا كاتانغا ولوبانغا ونتاجاندا (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والمهدي (الحالة في مالي) وتطوير برنامج للقضية الخامسة في أونغوين (الحالة في أوغندا). وقد تلقى حوالي 75 في المائة من الضحايا المؤهلين برامج التعويض أو التحقوا بها بحلول حزيران/يونيو 2024. ومن ضمن المعالم الرئيسية هو الانتهاء من برنامج التعويض بكامله في قضية كاتانغا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وإقامة حفل في عام 2024، بناءً على طلب الضحايا، في بونيا، إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، للاحتفال بإكمال برنامج التعويضات.

كما يقوم الصندوق الإستئماني للضحايا أيضاً ببرامج أخرى لصالح الضحايا من خلال توفير العلاج الطبي وإعادة التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي والتعليم وأنشطة بناء السلام. ويجري تنفيذ هذه البرامج حالياً في سبع حالات ضمن ولاية المحكمة، في جمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكينيا ومالي وأوغندا. وقد استفاد أكثر من 000 24 فرد متضرر بشكل مباشر من البرامج في عام 2023.

أجرى الصندوق الإستئماني مراجعة لمحنة الضحايا في تسع حالات لم ينشط فيها بعد، وفي عام 2023 أطلق نداء للتمويل لإجراء مشاورات وبرامج محتملة في الحالة في أفغانستان وبنغلاديش/ميانمار وبوروندي ودارفور (السودان) وليبيا ودولة فلسطين وجمهورية الفلبين وفنزويلا وأوكرانيا.

إن التبرعات الطوعية المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للضحايا تشكل أداة فعالة لمساعدة ضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي على معالجة الضرر الذي لحق بهم، وبناء قدرتهم على الصمود واستعادة كرامتهم. إن العديد منهم

يعيشون في مناطق حيث يكون الوصول إلى خدمات الصحة العامة وإلى سبل العيش يعرضهم لمخاطر بالغة، وفي المناطق التي يسود فيه العنف المتعلق بالنزاع، أو عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يمكن تقديم التبرعات الطوعية للصندوق الإستئماني للضحايا مباشرة إلى الحسابات المصرفية الواردة أدناه كما أن أمانة الصندوق الإستئماني للضحايا متاحة للإجابة على استفساراتكم. لمزيد من المعلومات حول الصندوق الاستئماني للضحايا، يرجى الاتصال بـ:

Trustfundforvictims@icc-cpi.int أو زيارة الموقع: www.trustfundforvictims.org

رقم حساب الصندوق الاستئماني للضحايا المصرفي للتبرعات الطوعية هو:

Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro
Account Number: 53.84.65.115
IBAN: NL54ABNA0538465115
Swift: ABNANL2A

المرفق الثاني

نظرة عامة على التبرعات الطوعية والحسابات المصرفية

ألف- نظرة عامة على التبرعات الطوعية التي تلقاها الصندوق الاستئماني للضحايا

تلقى الصندوق الإستئماني للضحايا مبلغاً إجمالياً قدره 5 377,91 يورو بشكل تبرعات طوعية من الدول و 7 200 يورو بشكل تبرعات نقدية من الأفراد في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.
وتلقى الصندوق الإستئماني للضحايا مبلغاً إجمالياً قدره 3 399 600,90 يورو من الدول و 4 950 يورو بشكل تبرعات نقدية من الأفراد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

تبرعات من الدول الأطراف لعام 2023	**باليورو (€)**	**تبرعات من الدول الأطراف للفترة 1 كانون الثاني/يناير – 31 تموز/يوليو 2024**	**باليورو (€)**
أندورا	10 000,00	النمسا	140 000,00
النمسا	50 000,00	بلغاريا	20 000.00
بلجيكا	530 000,00	كندا	1 006 080,01
بلغاريا	20 000,00	الجمهورية التشيكية	38 987,27
كندا	686 973,60	فرنسا	140 000,00
شيلي	11 118,00	اليابان	43 000,00
قبرص	15 000,00	ليختنشتاين	10 634,90
الجمهورية التشيكية	20 868,98	هولندا	904,04
إستونيا	40 000,00	اسبانيا	2 000 000.00
فنلندا	400 000,00	**مجموع التبرعات من الدول الأطراف**	**3 399 606,22**
فرنسا	150 000,00		
هنغاريا	10 000.00		
إيطاليا	25 000.00		
إيرلندا	300 000.00		
لاتفيا	50 000,00		
ليتوانيا	20 000,00		
لوكسمبورغ	35 000.00		
مالطا	20 000,00		
هولندا	1 299 729.00		
نيوزيلندا	168 900,00		
بولندا	20 000,00		
البرتغال	15 000.00		
جمهورية كوريا	42 478.36		
اسبانيا	250 000,00		
السويد	631 751,85		
سويسرا	52 201,39		
سلوفينيا	15 000.00		
المملكة المتحدة	488 896,00		
مجموع التبرعات من الدول الأطراف	**5 377 917,18**		

باء- قائمة الحسابات المصرفية للصندوق الإستئماني للضحايا

B.1 ABN AMRO Current Account
Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro
Account Number: 53.84.65.115
IBAN: NL54ABNA0538465115
Swift: ABNANL2A

B.2 CIC Current Account
Bank Name: Credit Industriel et Commercial
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro
Account Number: 00020296410
IBAN: FR76 3006 6100 9100 0202 9641 018

B.3 ABN AMRO Flexible Savings Account
Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro
Account Number: 11.59.16.512
IBAN: NL 98ABNA0115916512
Swift: ABNANL2A

B.4 ABN AMRO Money Market (Savings)
Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro

B.5 BCEE Savings Account
Bank Name: Banque et Caisse d' Epargne de L'Etat (BCEE)
Account Holder: Trust Fund for Victims - Time Deposit Account
Currency: Euro
IBAN: LU87 0019 4555 8262 4000

B.6 BCEE Current Account
Bank Name: Banque et Caisse d'Epargne de L'Etat (BCEE)
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro
IBAN: LU300019101415909000

B.7 ECOBANK
Bank Name: Ecobank Mali
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: West African Franc (XOF)
Account Number: 151204309003
Swift: ECOCMLBA

B.8 ABN AMRO Current Account
Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: US$
Account Number: 53.86.21.176
IBAN: NL87ABNA0538621176
Swift: ABNANL2A

B.9 ECOBANK
Bank Name: Ecobank DRC
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: US$
Account Number: 0010453140075002
Swift: ECOCCDKI

B.10 PayPal Account
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: Euro

B.11 ABN AMRO Money Market (Savings)
Bank Name: ABN AMRO
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: US$

B.12 SOCIETE GENERALE Current Account
Account Holder: Trust Fund for Victims
Currency: US$

المرفق الثالث

مشاريع الصندوق الإستئماني للضحايا للفترة من 1 تموز/يوليو 2023 إلى 30 حزيران/يونيو 2024

ألف- برامج جبر الأضرار للصندوق الإستئماني للضحايا

قضية لوبانغا (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)		
عنوان المشروع	**المنظمة الشريكة المنفذة**	**رقم المشروع**
التعويضات الجماعية بشكل خدمات مقدمة للضحايا فيما يتعلق بإدانة توماس لوبانغا ديبلو من قبل المحكمة الجنائية الدولية	سرّي	TFV/DRC/REP/LUB/2021/001
التعويضات الجماعية الرمزية المقدمة للضحايا فيما يتعلق بإدانة توماس لوبانغا ديبلو من قبل المحكمة الجنائية الدولية	سرّي	TFV/DRC/REP/LUB/2021/002
قضية نتاغاندا – (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)		
عنوان المشروع	**المنظمة الشريكة المنفذة**	**رقم المشروع**
إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا التشويه والتعذيب وضحايا العنف الجنسي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في مقاطعة إيتوري. (بما في ذلك ضحايا الجرائم التي أُدين بها بوسكو نتاغاندا في حالة الطوارئ)	سرّي	TFV/DRC/REP/NTA/2021/001
إعادة الاندماج النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأمهات غير المتزوجات ضحايا الحرب في إيتوري واندماج الخدمات التكميلية للضحايا في حالات الطوارئ في سياق قضية نتاغاندا.	سرّي	TFV/DRC/REP/NTA/2021/002

قضية المهدي – (الحالة في مالي)

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
إعادة تأهيل وتثمين المباني المحمية في تمبكتو	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	TFV/MLI/REP/ALM/2021/001
التعويضات الجماعية الرمزية والضرر المعنوي في تمبكتو	مركز التدريب على الحوكمة والبحوث العملية من أجل التنمية (كافراد)	TFV/MLI/REP/ALM/2020/001
نظام المرونة الاقتصادية في تمبكتو وباماكو	مؤسسة سيدال للتعاون والبحث (سيدال)	TFV/MLI/REP/ALM/2020/002

باء – برامج أخرى لصالح الضحايا

جمهورية أفريقيا الوسطى

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
تعزيز الوصول إلى الرعاية النفسية والدعم المادي لضحايا العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى	مؤسسة الدكتور دينيس موكويجي	TFV/CAR/2020/R1/002
دعم إعادة التأهيل البدني والنفسي الاجتماعي وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا النزاعات التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في إقليم كيمو، جمهورية أفريقيا الوسطى.	دانتشرشآيد (إغاثة الكنائس الدنماركية)	TFV/CAR/2020/R1/003
خدمات إعادة الاندماج الجسدي والنفسي والاقتصادي المتكاملة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم الجنساني وأسرهم المرتبطة بالنزاعات في أومبيلا مبوكو في جمهورية أفريقيا الوسطى	رابطة المحاميات في وسط أفريقيا	TFV/CAR/2020/R1/004
مشروع المساعدة لإعادة التأهيل الجسدي والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف المتعلق بالنزاع في أوهام بيندي وأوهام في جمهورية أفريقيا الوسطى.	أطباء أفريقيا الوسطى	TFV/CAR/2020/R1/005
المساعدة في إعادة التأهيل الجسدي والنفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي للضحايا في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى	لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي لها تأثير على صحة المرأة والطفل	TFV/CAR/2020/R1/006

الكوت ديفوار

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
المشروع المتكامل لتعزيز فرص الضحايا لإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.''PRO-VIES''	مؤسسة أفسي في الكوت ديفوار	TFV/CIV/2020/R1/001
مشروع مساعدة ورعاية ضحايا الأزمات التي تحدث في غرب كوت ديفوار.	التنمية الريفية والزراعية في الغرب – – مكافحة المجاعة – (DRAO - LCF)	TFV/CIV/2020/R1/002
إغاثة ضحايا بلدة يوبوغون وأبوبو من أزمة 2011 للمساهمة في التماسك الاجتماعي في الكوت ديفوار ''بذور السلام''	شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام – الكوت ديفوار (WANEP – CI)	TFV/CIV/2020/R1/003

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
إعادة التأهيل البدني للناجين من العنف الجنسي والجنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	الإغاثة العالمية	TFV/DRC/2007/R1/001
مساعدة وإعادة تأهيل الناجين من العنف الجنسي وغيره من الجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة شمال كيفو	التضامن من أجل تعزيز السلام الاجتماعي (SOPROP)	TFV/DRC/2007/R2/031
في مدرسة السلام	المبشرون في أفريقيا	TFV/DRC/2007/R1/019
إعادة الاندماج النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأمهات غير المتزوجات ضحايا الحروب في إيتوري	التعاون الدولي (COOPI)	TFV/DRC/2007/R2/026
الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لـ 550 شابة من ضحايا العنف الجنسي في إقليمي موينغا ووالونغو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	دعم النساء المحرومات والأطفال المهمشين (AFEDEM)	TFV/DRC/2007/R2/032
إعادة التأهيل النفسي والدعم الطبي والاجتماعي والاقتصادي لضحايا التشويه والتعذيب في مقاطعة ريتوري	رابطة الأمهات المناهضات للبواكي (AMAB)	TFV/DRC/2007/R1/043

جورجيا

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
التيقن من الوصول إلى خدمات العلاج النفسي والطبي الفعال لضحايا النزاع في عام 2008 في شيدا كارتلي.	المركز الجورجي لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والطبي لضحايا التعذيب (GCRT)	TFV/GEO/2022/R1/001
سولاتيوم: من أجل تحقيق العدالة والرفاه	المبادرة العالمية للطب النفسي في تبليسي (GIP-T)	TFV/GEO/2022/R1/002

كينيا

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
العدالة الترميمية لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في فترة 2007-2008	الوحدة القانونية الطبية المستقلة (IMLU)	TFV/KEN/2022/R1/001

مالي

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
برنامج المساعدة: إعادة التأهيل البدني والنفسي والدعم المادي لضحايا أخطر الجرائم المرتكبة في مالي منذ عام 2012	اتحاد – P15 مالي (يمثله WOÏYO KONDEYE)	TFV/MLI/2022/R1/001

اوغندا

عنوان المشروع	المنظمة الشريكة المنفذة	رقم المشروع
مركز الخبرة بالرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين بالحرب	مركز الأطفال المستضعفين	TFV/UG/2007/R1/005
المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي للضحايا في شمال أوغندا	منظمة الحق في الصحة الدولية (HRI)	TFV/UG/2007/R1/014(b)
بناء القدرات والمناصرة وإعادة التأهيل الصحي لضحايا الحرب في شمال أوغندا	مؤسسة أفسي AVSI	TFV/UG/2007/R1/018
توفير المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا الحرب في شمال أوغندا	منظمة الطب النفسي عبر الثقافات(TPO)	TFV/UG/2007/R2/041